E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1996/24
16 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الرابعة

١٨ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض المجموعات القطاعية

تقرير الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات عن دورته الثانية

(جنيف، ١١ - ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦)

* E/CN.17/1996/1.

96-08768 250496 250496

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
أولا - المسائل التي يتعين اتخاذ إجراء بشأنها	١	٤
مشروع مقرر	١	٤
ثانيا - المسائل التي يوجه اهتمام لجنة التنمية المستدامة إليها	٢	٤
مقرر	٢	٤
ثالثا - مقدمة	٣ - ٧	٥
رابعا - موجز المناقشة المقدم من الرئيسين المشاركين	٨ - ١١٧	٦
ألف - العناصر البرنامجية التي نوقشت فنيا	٨ - ٨١	٦
١ - الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها (العنصر البرنامجي الأول - ٢)	٨ - ١٩	٦
٢ - النظم الإيكولوجية الهشة المتأثرة بالتصحر، وآثار التلوث الجوي في الغابات (عنصر البرنامج الرابع للفئة الأولى)	٢٠ - ٣٠	١٠
٣ - احتياجات ومتطلبات البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود (العنصر البرنامجي أولا - ٥)	٣١ - ٣٩	١٣
٤ - التعاون الدولي في مجال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا من أجل الإدارة المستدامة للغابات (العنصر البرنامجي الثاني)	٤٠ - ٦٠	١٥
٥ - تقييم المنافع المتعددة لجميع أنواع الغابات (العنصر البرنامجي الثالث - ١ (أ))	٦١ - ٧٢	٢١
٦ - منهجيات التقييم المناسب للفوائد المتعددة للغابات (العنصر البرنامجي الثالث - ١ (ب))	٧٣ - ٨١	٢٤
باء - العناصر البرنامجية التي نوقشت مناقشة أولية	٨٢ - ١١٧	٢٥

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
١- التقدم المحرز في الخطط الحرجية الوطنية واستعمال الأراضي (العنصر البرنامجي الأول -١)	٨٢	٢٥
٢- المعارف التقليدية المتصلة بالغابات (العنصر البرنامجي الأول - ٣)	٨٣ - ٩٥	٢٧
٣- معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات (العنصر البرنامجي الثالث - ٢)	٩٦ - ١٠٢	٣٠
٤- التجارة والبيئة من حيث صلتهما بالمنتجات والخدمات الحرجية (العنصر البرنامجي الرابع)	١٠٣ - ١١٥	٣٣
٥- المنظمات الدولية والمؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف، بما في ذلك الآليات القانونية المناسبة (العنصر البرنامجي الخامس - ١)	١١٦ - ١١٧	٣٦
خامسا - مسائل أخرى	١١٨ - ١٢٣	٣٨
ألف - المسائل المتصلة بالدورتين الثالثة والرابعة للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات	١١٨ - ١٢٢	٣٨
باء - تقديم تبرعات إضافية للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات	١٢٣	٣٩
سادسا - اعتماد تقرير الفريق عن دورته الثانية	١٢٤ - ١٢٥	٣٩
سابعا - المسائل التنظيمية ومسائل أخرى	١٢٦ - ١٣٤	٣٩
ألف - افتتاح الدورة ومدتها	١٢٦ - ١٢٨	٣٩
باء - انتخاب أعضاء المكتب	١٢٩ - ١٣١	٣٩
جيم - جدول الأعمال وتنظيم العمل	١٣٢ - ١٣٣	٤٠
دال - الحضور	١٣٤	٤١
المرفقات		
الأول - الحضور		٤٢
الثاني - الوثائق المعروضة على الفريق في دورته الثانية		٤٧

أولا - المسائل التي يتعين اتخاذ إجراء بشأنها

مشروع مقرر

١ - يوصي الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال لجنة التنمية المستدامة، باعتماد مشروع المقرر التالي:

المسائل المتصلة بالدورتين الثالثة والرابعة
للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات

يوافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ما يلي:

(أ) طلب الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات عقد دورته الثالثة في جنيف في الفترة من ٩ الى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وعقد دورته الرابعة في نيويورك لمدة أسبوعين في عام ١٩٩٧؛

(ب) طلب الفريق توفير ما يلزم لتمكين الفريقين العاملين المعقودين في أثناء الدورات اللذين يعتزم الفريق إنشاؤهما في خلال دورته الثالثة وفي خلال دورته الرابعة، على النحو الذي كان متوخى أصلا في دورته الأولى، من عقد اجتماعاتهما في نفس الوقت.

ثانيا - المسائل التي يوجه اهتمام لجنة التنمية المستدامة اليها

مقـــرر

٢ - يوجه اهتمام لجنة التنمية المستدامة الى المقرر التالي الذي اتخذه الفريق:

تقديم تبرعات إضافية للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات

يعرب الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات عن تقديره للحكومات والمنظمات التي تبرعت بسخاء لدعم أعمال الفريق وأمانته، وإذ يضع في اعتباره أن أعماله، كما تتوخاها لجنة التنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تعتمد الى حد بعيد على ما يتم توفيره من موارد آتية من خارج الميزانية، يدعو جميع الحكومات والمنظمات المهتمة بالأمر الى النظر في مسألة دعم الفريق بتبرعات إضافية.

ثالثا - مقدمة

٣ - قام الفريق في دورته الثانية، وفقا لبرنامج العمل المتفق عليه في دورته الأولى (E/CN.17/IPF/1995/3) بمعالجة نوعين من المسائل، فقد أجرى مناقشة فنية تناول فيها عددا من العناصر البرنامجية المدرجة في اختصاصات الفريق، وهي العناصر الأول - ٢ والأول - ٤ والأول - ٥ والثالث - ١ (أ) و (ب). ولم ينظر إلا بصورة أولية في غيرها من عناصر البرنامج (الأول - ١ والأول - ٣ والثالث - ٢ والرابع والخامس - ١).

٤ - أما التقرير النهائي للفريق، الذي يتضمن توصياته ومقترحاته بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها بشأن جميع العناصر البرنامجية المدرجة في اختصاصاته، فسيتفق عليه في دورة الفريق الرابعة. وسيقدم هذا التقرير النهائي الى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة، التي ستعقد في عام ١٩٩٧، للنظر فيه.

العناصر البرنامجية التي نوقشت فنيا

٥ - يتضمن هذا التقرير ما قدمه الرئيسان المشاركان من موجزات المناقشة التي دارت بشأن العناصر قيد النظر. ولم تخضع هذه الموجزات للتفاوض، وهي غير نهائية بطبيعتها، وستظل العناصر التي طرحت لمناقشتها مناقشة فنية في الدورة الثانية للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات غير محسومة وسيبدأ التفاوض بشأنها في دورة الفريق الثالثة. وهذه الموجزات لا تورد على النحو الكامل آراء مجموعة الـ ٧٧ والصين، بل إنها لا تورد آراء أي من المجموعات والوفود الأخرى.

٦ - وعلاوة على ذلك، ستكمل هذه الموجزات باقتراحات تتصل بما قد يتعين تقديمه من توصيات أو اتخاذه من إجراءات في إطار العناصر البرنامجية التي ستدور حولها مناقشة فنية في دورة الفريق الثالثة. وسيتيح ذلك للفريق في دورته الرابعة أن ينظر، بصورة متكاملة، فيما صدر عن دورتيه الثانية والثالثة من توصيات ومقترحات متعلقة باتخاذ إجراءات وأن ينظر، على أساس ذلك، في العنصر البرنامجي الخامس - ٢ من برنامج عمله، وأن يعتمد أيضا تقريره النهائي.

العناصر البرنامجية التي نوقشت بصورة أولية

٧ - إن ما تضمنه هذا التقرير بشأن هذه العناصر البرنامجية هو مجموعة من الآراء المعرب عنها والمقترحات المقدمة في خلال الدورة من جانب مختلف الوفود فيما يتعلق بالإعداد لمناقشة هذه العناصر مناقشة فنية في خلال دورة الفريق الثالثة.

رابعا - موجز المناقشة المقدم من الرئيسين المشاركين

ألف - العناصر البرنامجية التي نوقشت فنيا

١ - الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها (العنصر البرنامجي الأول - ٢)

٨ - نظر الفريق في تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي الأول - ٢، الوارد في الوثيقة E/CN.17/IPF/1996/2، آخذا في الاعتبار الفقرات ذات الصلة من البيان الرسمي غير الملزم قانونا بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة (المبادئ الحرجية)[١] والفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١[٢]. وتضمن التقرير مواد قد تكون ذات أهمية بالنسبة للعديد من العناصر البرنامجية الأخرى.

٩ - وأشار الفريق الى أن الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها تتسم بالتعقيد والى ضرورة تجنب الاستنتاجات المفرطة في التبسيط والحلول المفرطة في التعميم لأنه ثمة تفاعل بين العديد من العوامل المسببة لإزالة الغابات وتدهورها، بل ثمة تآزر بين بعض من هذه العوامل. فهناك عوامل عديدة خارج قطاع الغابات في حين تتصل عوامل غيرها، مثل قطع الأخشاب غير المستدام، بقطاع الغابات نفسه. ويتسم معظم هذه العوامل بطابع اجتماعي اقتصادي. ويمكن أن يكون لخيارات السياسة العامة والنهوج غير الملائمة المعتمدة في قطاعات أخرى تأثير على إزالة الغابات وتدهورها، كما قد يكون للفقر وأنماط الاستهلاك والمضاربة على الأراضي والأسواق العقارية تأثير هام في إزالة الغابات.

١٠ - ورأى الفريق أن لمسائل الحيازة تأثيرا هاما على إمكانية بلوغ الأشجار والمنتجات والخدمات الحرجية، وعلى الإفادة منها. كما أن الطلب على الحطب والفحم لتلبية الاحتياجات الأساسية من الطاقة يساهم في إزالة الغابات وتدهورها. وتشكل ضغوط الرعي والزراعة غير المستدامة وحرائق الغابات عوامل هامة في العديد من المناطق. وفي هذا الصدد، أشار الفريق الى أن مساحات كبيرة من الأراضي ذات الغطاء الحرجي لا تخضع في بعض الحالات للرقابة المباشرة من جانب السلطات الحرجية الوطنية.

١١ - والعديد من العوامل المشار إليها أعلاه يمارس أثره على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد الدولي الأشمل. ورأى الفريق أن التغيرات الطويلة الأجل الحاصلة في أنماط الاستهلاك والانتاج بمختلف أنحاء العالم تتسم بالأهمية ويمكن أن تخلف آثارا إيجابية وأخرى سلبية في إدارة الغابات واستغلالها بصورة مستدامة. وينبغي في خلال الدورة المقبلة النظر مرة أخرى فيما لهذه التغيرات من تشعبات محددة في مجال الحراجة، في إطار العمل الذي تضطلع به لجنة التنمية المستدامة والمبادرة التي ترعاها النرويج فيما يتعلق بعرض المنتجات الحرجية والطلب عليها في الأجل الطويل.

١٢ - ورأى الفريق أن الأسباب الدولية الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها، بما في ذلك القوى الاقتصادية العابرة للحدود والتلوث العابر للحدود، تتسم بالأهمية ويتعين المضي في تحليلها. وقد يكون

لعوامل مثل التجارة الدولية وبرامج التكيف الهيكلي والديون الخارجية تأثير غير مباشر في إزالة الغابات. ولقوى السوق والأسعار النسبية، وتقدير المنتجات الحرجية، الخشبية وغير الخشبية، وبأقل من قيمتها، صلة مباشرة بالإدارة المستدامة للغابات بجميع أنواعها. وبالتالي، فإن التصدي لمشكلة إزالة الغابات أو تدهورها كثيرا ما يتطلب إدخال تغييرات على السياسات والخطط المعتمدة في قطاعات أخرى.

١٣ - وتعتبر الغابات من الموارد الطبيعية الحيوية. وقد شجع الفريق على وضع خطط عمل وبرامج وطنية تتعلق بالغابات وعلى إدماجها في السياسات والخطط والبرامج الوطنية الأخرى. ولكل بلد احتياجات حرجية مختلفة تؤثر في مساحة غاباته وطبيعتها وتتغير على مر الزمن. أما فوائد ومساوئ الغابات بمختلف أنواعها، بما فيها الغابات المزروعة، فيتعين تقييمها ضمن مختلف الأطر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والايكولوجية. وشدد الفريق على وجود مبررات منطقية للعديد من التغيرات الحاصلة في هيكل الغابات وغطائها، وعلى أن إزالة الغابات قد لا تكون ضارة إذا جرى التخطيط لها ضمن أطر السياسات الوطنية المتعلقة بالاستغلال المستدام للأراضي. وأُقر بأن إدارة الغابات الطبيعية والغابات المزروعة واستغلالها بصورة مستدامة في إطار خطة متكاملة لاستغلال الأراضي، تراعي الشواغل البيئية والاجتماعية الاقتصادية ذات الصلة، يؤديان دورا قيما في تلبية الاحتياجات من المنتجات والخدمات الحرجية وفي المساهمة في الحفاظ على التنوع البيولوجي. وتتسم الجوانب النوعية والقياسات الكمية للمدى الحرجي بالقدر نفسه من الأهمية بالنسبة لتحديد الغطاء الحرجي الوطني. فإلى جانب القيمة الاقتصادية للمنتجات الحرجية الخشبية، ينبغي تقدير قيمة المنتجات الحرجية غير الخشبية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي توفرها الغابات كما ينبغي الاعتراف بقيمتها.

١٤ - ولمساعدة كل بلد على تحديد أهم الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها فيه، قد يكون من المفيد، بل ومن الضروري، وضع إطار تشخيصي يساعد على اتخاذ إجراءات علاجية فعالة.

١٥ - والإدارة المشتركة (إذا تسنت)، والنهوج القائمة على اشتراك جميع الأطراف ذات الصلة، (ولا سيما السكان المحليين) في صنع القرارات؛ وتقاسم الفوائد، وتكييف عمليات الإدارة لتعبر عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية المختلفة، أمور يمكن أن تشكل عناصر مفيدة في الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني. ومن الضروري زيادة تحديد خيارات السياسة العامة بالنسبة لإدارة الغابات بصورة مستدامة وتنفيذها بفعالية. كما ينبغي النظر فيما قد ينشأ من فوائد عن اتباع نهوج ايكولوجية اقليمية في مجالي استغلال الأراضي والتخطيط الحرجي.

١٦ - وهناك عدد من الصكوك القانونية الدولية، بما فيها اتفاقية التنوع البيولوجي[٣] واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٤] واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في افريقيا، يعالج مسائل ذات صلة قوية بإدارة الموارد الحرجية واستغلالها بصورة مستدامة. ومن الضروري تنسيق برامج العمل التي يجري تنفيذها بموجب هذه الاتفاقيات، وذلك تحقيقا لأهداف جدول أعمال القرن ٢١ المتصلة بالغابات.

١٧ - وبالإضافة الى ذلك، أقر الفريق بأنه يلزم اتخاذ إجراءات على الصعيد الدولي والصعيد الإقليمي والصعيد الوطني والصعيد المحلي للتصدي لإزالة الغابات التي تتم بأشكال غير مرغوب فيها.

١٨ - وأبرز الفريق النقاط والإجراءات التالية:

(أ) تشجيع البلدان المتقدمة النمو على مساعدة البلدان النامية على إجراء دراسات إفرادية باستخدام "الإطار التشخيصي" المبين في الفرع الثالث من التقرير والمذكور في الفقرة ٨ أعلاه لأجل تحديد تسلسل الأسباب المساهمة في تغيير غاباتها كميا ونوعيا، ولأجل تركيز الاهتمام على اتخاذ الإجراءات حينما يكون من الممكن وقف الضرر وتعزيز التغيير المفيد على نحو أفعل. ويمكن أن يعتمد ذلك الى حد كبير على المعلومات المتوافرة. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي المرتجى من هذه الدراسات الإفرادية هو وضع مجموعة من الخيارات والنهوج الممكنة التي قد تكون مناسبة للتصدي للأسباب الكامنة وتحديد الإجراءات التصحيحية والتخطيط للمستقبل. وبالإضافة الى ذلك، يمكن أن تستخدم الدراسات الإفرادية كوسيلة لصقل أداة التشخيص والتوصل الى تقاسم الخبرات بين البلدان. وفي هذا السياق، قد يكون من المفيد الاعتماد على الترتيبات الجارية، ولا سيما على الصعيد الإقليمي، لتقاسم الخبرات ولتوفير محافل لمناقشة السياسة العامة؛

(ب) لتقييم أهمية التغيرات الحاصلة في الغطاء الحرجي، ينبغي تشجيع البلدان على التقييم الكمي والنوعي للغابات اللازمة لتوفير مجموعة الفوائد والسلع والخدمات الكاملة التي تلبي احتياجات المجتمع في الحاضر والمستقبل. ويدخل ضمن تلك الغابات أنواع مختلفة عديدة من الغابات من بينها الغابات الطبيعية والغابات المزروعة والأشجار التي تنمو خارج الغابات. ويتعين إشراك جميع الأطراف المعنية في عملية التحليل هذه. وينبغي لهذا التحليل أن يتطرق الى الجوانب الكمية والنوعية للغابات، بما في ذلك التنوع البيولوجي، وأن ينظر في الاستراتيجيات الحرجية من حيث اتصالها بالتطورات الحاصلة في قطاعات الاقتصاد الأخرى التي من قبيل التطورات ذات الصلة بالتخفيف من حدة الفقر وتنمية الهياكل الأساسية والزراعة والطاقة، وأن يراعى أيضا التأثيرات المحتمل ظهورها في البلدان النامية وفي التنمية ككل؛

(ج) ينبغي جمع وتوليف معلومات دقيقة مستكملة، بما في ذلك بيانات عن التغيرات الحاصلة في كمية الغطاء الحرجي ونوعية واستغلال الأراضي. وقد تكون البيانات المفيدة متوافرة بالفعل، وينبغي استخدامها عند الإمكان. وينبغي سد الثغرات الموجودة في المعلومات المتعلقة بالجوانب النوعية للغطاء الحرجي. وينبغي إدراج البيانات المتعلقة بأشكال تحول الغابات واستبدالها في قواعد بيانات يتيسر الوصول إليها وتستكمل بانتظام؛

(د) ينبغي دعم أنشطة بناء القدرات، لا عند وضع الاستراتيجيات وخطط العمل فقط، بل وعند تنفيذها أيضا، بما في ذلك عند وضع مدونات الممارسة وعند تنفيذها بصورة فعالة. كما ينبغي إيلاء

اهتمام خاص لعملية ترشيد وتدعيم الهياكل والآليات الإدارية، ولتحسين عملية التخطيط والإدارة، ولا سيما لوضع وتنفيذ برامج وطنية لإدارة الغابات بصورة مستدامة، بما في ذلك نظم الإدارة التشاركية الناشئة،

(هـ) ينبغي تحسين التنسيق بين الجهات المانحة والتعاون الدولي فيما يتعلق بالبرامج التي تتناول مسائل إزالة الغابات وتدهورها؛

(و) ينبغي تشجيع النهوج والآليات التشاركية لضمان إشراك جميع الأطراف المعنية في استعراض السياسات والتشريعات، وينبغي التشجيع على التشاور مع الجهات الفاعلة الموجودة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كجزء من عملية تحديد الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها وتحديد الحلول الممكن اعتمادها، حسب الاقتضاء، في كل بلد؛

(ز) ينبغي تحديد أمثلة للسياسات أو الأنشطة التي ساهمت في إزالة الغابات وتلك التي عززت إدارة الغابات بصورة مستدامة، وذلك من أجل توفير معلومات محددة عما تبين أنه فعال أو غير فعال؛

(ح) ينبغي تصحيح ما هو غير ملائم من الحوافز التي توجدها السياسة العامة في قطاع الغابات وكذلك السياسات غير المناسبة خارج قطاع الغابات في بعض البلدان، بما في ذلك الجوانب المتعلقة باستغلال الأراضي والحاجة الى الإصلاح الزراعي؛

(ط) ينبغي تعزيز التشريعات الملائمة وغيرها من التدابير، بما في ذلك عمليات تقييم الآثار البيئية، بوصفها أساسا لأي إجراء يتصدى للتحويل بشكل غير منظم الى أشكال أخرى من أشكال استغلال الأراضي.

١٩ - وقد طلب الفريق من أمانته أن تضع في اعتبارها، في سياق تحضيرها للمناقشات في خلال دورة الفريق الثالثة وكذلك للنظر بصورة نهائية في خلال دورته الرابعة، الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات بوصفها الأساس لأية إجراءات تتخذ بشأن كل من العناصر البرنامجية الأخرى ذات الصلة التي ينطوي عليها برنامج عمله. كما ينبغي النظر في المبادرات الجارية التي ترعاها الحكومات دعما لهذا العنصر البرنامجي، مع المراعاة التامة للفقرتين ١٥ و ١٦ من تقرير الفريق عن دورته الأولى، فضلا عن الأنشطة ذات الصلة المضطلع بها حاليا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في افريقيا.

٢ - النُّظم الإيكولوجية الهشة المتأثرة بالتصحر، وآثار التلوث الجوي في الغابات (عنصر البرنامج الرابع للفئة الأولى)

٢٠ - نظر الفريق في تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي الأول - ٤ الوارد في الوثيقة E/CN.17/IPF/1996/3، آخذا في اعتباره الفقرات ذات الصلة من المبادئ الحرجية والفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١. والتقرير مقسم إلى جزأين يعكسان الطبيعة المختلفة للمسائل الواردة في ولاية لجنة التنمية المستدامة والتعليمات المقدمة في تقرير الفريق عن دورته الأولى (E/CN.17/IPF/1995/3). وقد ناقش الفريق أولا المسائل المتصلة بالنظم الإيكولوجية الهشة المتأثرة بالتصحر، ثم المسائل المتصلة بآثار التلوث الجوي في الغابات.

النظم الإيكولوجية الهشة المتأثرة بالتصحر والجفاف

٢١ - أكد الفريق أن التصحر وآثار الجفاف ظاهرتان واسعتا الانتشار تؤثران في الغابات وغيرها من الأراضي الحرجية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة. والتصحر والجفاف مشكلتان تتسمان ببعد عالمي، لأنهما تؤثران في جميع مناطق العالم ولأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات مشتركة لمكافحة التصحر وللتخفيف من آثار الجفاف أو للقيام بأي من العملين.

٢٢ - ورأى الفريق أنه ينبغي المضي قدما في هذا العنصر البرنامجي بالارتباط الوثيق بالاتفاقيات الدولية القائمـــة التي من قبيل اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ولا سيما باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. ولا ينبغي أن تحدد الأعمال المضطلع بها في الاتفاقيات أعمال الفريق، بل ينبغي أن تكملها وتعززها في سياق التنمية المستدامة للغابات.

٢٣ - وينبغي للأنشطة المتصلة بالغابات والرامية إلى مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف أن تتصدى للأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة بطريقة متكاملة، وأن تنظر في دور الفقر، والهجرة، واللاجئين، وتخطيط استخدام الأراضي وسياساته، والأمن الغذائي، وتوفير الأعلاف والحطب، في جملة أسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية عديدة أخرى، على نحو يتماشى مع اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في افريقيا، ومع مراعاة آثار الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية غير المستدامة فضلا عن التجارة والعلاقات التجارية المتوازنة.

٢٤ - ولئن كان الفريق يعترف بضرورة إصلاح الأراضي الحرجية في مناطق كثيرة، وأن ذلك يستلزم مساهمات خارجية ومساعدات دولية لدعم الجهود المبذولة على الصعيدين المحلي والوطني، فإنه يشدد على الحاجة إلى الوقاية بدلا من تخفيف الآثار والإصلاح، مع التركيز على الإدارة المحسنة والمستدامة للغابات الطبيعية وغيرها من النباتات القائمة. إلا أنه لا ينبغي لإصلاح المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة شبه الرطبة أن يقتصر على التحريج، بل ينبغي له أن يتناول أيضا المسألة الأعم، المتمثلة في إدارة النظم الإيكولوجية الحرجية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ولمس الفريق الحاجة

إلى تعزيز البحوث المتصلة بتحديد الأنواع المناسبة لإصلاح الأراضي القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، وحماية الأنواع النباتية القائمة، وإمكانات الاستفادة من المنتجات الحرجية غير الخشبية. ويمكن أن تنظر في هذا الأمر لجنة العلم والتكنولوجيا المنشأة كهيئة فرعية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا.

٢٥ - وينبغي للفريق أن ينظر في مزايا استخدام النهوج المتبعة من القاعدة نحو القمة بالاقتران بالنهوج المتبعة من القمة إلى القاعدة، بإشراك جميع الفئات الرئيسية المعنية. وأكد الفريق الحاجة إلى زيادة الاعتماد على المعارف المحلية والتقليدية. وينبغي مساندة هذه النـُهـُوج بإطار تشريعي ومؤسسي مساعد يشمل كفالة الحقوق المتعلقة بالأراضي وبإمكانية استغلالها. أما استراتيجيات التنمية المستدامة والبرامج الوطنية لاستخدام الغابات والأراضي، فينبغي تنسيقها، بل ويمكن تشجيعها، حسب الاقتضاء. وينبغي أن تصدر عن البلدان المتأثرة مبادرات لاتخاذ إجراءات في المناطق المتأثرة أو المهددة بالتصحر وبآثار الجفاف.

٢٦ - وشدد الفريق على ضرورة إجراء المانحين والوكالات الدولية والبلدان المتلقية مشاورات كافية لوضع برامج فعالة منسقة للتعاون الدولي بشأن الغابات تماشيا مع اتفاقية مكافحة التصحر، ووفقا لولاية الفريق وجدول أعمال القرن ٢١ والمبادئ الحرجية.

٢٧ - ولاحظ الفريق أنه تماشيا مع الإجراءات والتطورات الحاصلة في إطار اتفاقية مكافحة التصحر:

(أ) ينبغي الأخذ بنهج متكامل إزاء إدارة النباتات القائمة، وإعادة التحريج، والتحريج، وتجديد النظم الإيكولوجية الحرجية الهشة المتأثرة أو المهددة بالتصحر و/أو الجفاف في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية العامة لتلك المناطق؛

(ب) تعد مواصلة تحليل ورصد التجارب الماضية والحالية والمقبلة في مجال الغابات، بما فيها الجوانب الاحيائية الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية، أمرا هاما بالنسبة إلى الإدارة المستدامة للغابات. وينبغي مساعدة البلدان النامية على زيادة قدراتها على الاضطلاع بهذه الأنشطة؛

(ج) ينبغي تعزيز أنشطة الشراكة والتعاون وتقاسم المسؤوليات المترتبة على ذلك بين المجتمعات المحلية والحكومات والمنظمات غير الحكومية وسائر الفئات المهتمة بالأمر، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية والقانونية؛

(د) ينبغي أن يجري المانحون والوكالات الدولية والبلدان المتلقية مشاورات لوضع برامج فعالة منسقة للتعاون الدولي في مجال مكافحة التصحر بالتماشي مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وفي إطار ولاية الفريق الموسعة وجدول أعمال القرن ٢١ والمبادئ الحرجية.

(هـ) ينبغي زيادة توثيق العلاقة بين إعادة التحريج وإدارة النظم الإيكولوجية الحرجية القائمة، بما في ذلك الدراسة المتعمقة للنظم الزراعية الحرجية الرعوية التقليدية، بهدف الاستفادة من المعارف القائمة، بما في ذلك إيلاء مزيد من الاهتمام لإمكانات الاستفادة من المنتجات الحرجية غير الخشبية. كما يلزم التعاون الدولي في هذا الصدد.

أثر التلوث الجوي على الغابات

٢٨ - أشار الفريق إلى أن أثر التلوث الجوي على صحة الغابات مشكلة لا تقتصر على أجزاء من أوروبا فحسب، بل تشمل أيضا أنحاء أخرى كثيرة في العالم. وشدد الفريق على الحاجة إلى اتباع نهج وقائي لمكافحة تلوث الهواء يشمل الاعتبارات المتعلقة بالأنماط الإنتاجية والاستهلاكية. كما شدد الفريق على أهمية اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود، ورحب بتطبيق نهج الكميات الحرجة المعتمد في إطار هذه الاتفاقية تطبيقا عاما واسع النطاق.

٢٩ - وأكد الفريق الحاجة إلى مواصلة رصد أثر التلوث الجوي على صحة الغابات، ولكنه شدد أيضا على الحاجة إلى مواصلة اجراءات تخفيض نسبة تلوث الهواء، بما في ذلك اجراءات نقل وتوفير أفضل التكنولوجيات المتاحة والمقبلة. ويجب أن يستند حل هذه المشكلة الى اتخاذ إجراءات خارج مجال الغابات. وينبغي النظر في إجراء دراسة توليفية لأثر الملوثات الجوية على الغابات، ولا سيما في وسط وشرق أوروبا، وتقييم الأنشطة الجارية والمقترحات المتعلقة بالإجراءات المقبلة.

٣٠ - ولاحظ الفريق أنه:

(أ) ينبغي إجراء تقييم لما حدث من تدهور للغابات على نطاق العالم ولأشكال التدهور المتصلة بالملوثات حيثما حدثت وكيفية تصدي البلدان المعنية لهذا التدهور؛

(ب) يمكن للبلدان التي تتأثر غاباتها بالتلوث الجوي أو يمكن أن تتأثر به أن تنظر في اتباع نهج الأحمال الحرجة؛

(ج) يمكن أن تشمل الاستراتيجيات الوطنية منع تلوث الهواء المضر وخفض نسبة التلوث العابر للحدود؛

(د) ينبغي الاعتراف، في أنشطة التخطيط والإدارة المتعلقة بالغابات، بما للمدخلات من مغذيات وملوثات بالغلاف الجوي من أثر ممكن على صحة الغابات، بالاقتران بعمليات أخرى مثل التلف والنض الطبيعيين؛

(هـ) ينبغي مواصلة البرامج الخاصة برصد أثر التلوث الجوي على صحة الغابات في بلدان الاتحاد الأوروبي واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وتوسيعها لتشمل مناطق أخرى حسب الاقتضاء؛

(و) ينبغي تشجيع البلدان على التعاون في مجال الأنشطة المتصلة بأثر التلوث الجوي على صحة الغابات، بما في ذلك نشر المعلومات على الجمهور ووصول المستعملين المحتملين، بمن فيهم المديرون ومقررو السياسات، إلى البيانات القائمة؛

(ز) ينبغي مواصلة إجراء البحوث المحددة وجمع البيانات الميدانية لدعم الأنشطة الآنفة الذكر، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بوظائف النظم الإيكولوجية حيث تمثل ترسبات الملوثات تهديدا للاستدامة؛

(ح) تشمل المواد الأخرى التي ينبغي إدراجها في التقرير المقدم إلى الفريق في دورته الثالثة مايلي: دراسة شاملة عن الكتلة الاحيائية، وإدارة الأنواع المحلية وتجديدها والزراعة الحرجية في النظم الإيكولوجية القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة؛ وتقديم معلومات عن انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت من منظور تاريخي؛ والأمطار الحمضية.

٣ - احتياجات ومتطلبات البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود (العنصر البرنامجي أولا - ٥)

٣١ - نظر الفريق في تقرير الأمين العام بشأن العنصر البرنامجي أولا - ٥ الوارد في الوثيقة E/CN.17/IPF/1996/4، آخذا في الاعتبار الفقرات ذات الصلة من بيان المبادئ الرسمي غير الملزم قانونا من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة (المبادئ الحرجية) والفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١. وقدم التقرير مادة يمكن أن تكون ذات صلة بالكثير من العناصر البرنامجية الأخرى.

٣٢ - ودعا الفريق الى تعريف عملي للغطاء الحرجي المحدود، يكون قابلا للتطبيق على جميع البلدان. وذكر أنه يمكن أيضا وضع تصنيف يراعي التوازن بين عرض السلع والخدمات الحرجية والطلب عليها، ويضع في الاعتبار عمل الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة[٦]. إلا أن من المحتمل، في ظل أي تعريف، أن يكون عدم التجانس سمة لمجموعة البلدان المعرفة بأنها ذات غطاء حرجي محدود. فمحدودية الغطاء الحرجي ترجع الى أسباب كثيرة، والحالة الحاضرة دائمة التغير. إذ تنشط بعض البلدان في توسيع نطاق غاباتها، بينما تقترب بلدان أخرى من فئة اكتساب السمات التي تدرجها ضمن فئة الغطاء الحرجي المحدود.

٣٣ - وتتسم المنطقة الحرجية المحدودة في البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود بأهمية خاصة بالنسبة لإنتاج الخشب وتوفير مجموعة متنوعة من السلع والخدمات. وثمة حاجة لوضع تقييم ملائم لهذه الخدمات، بما في ذلك حماية مستجمعات المياه، وتوفير الطاقة، وحفظ التنوع البيولوجي والإسهام في الأمن الغذائي والترفيه والتأهيل الصحي.

٣٤ - وينبغي لعناصر الحفاظ على التنوع البيولوجي، واستخدام مكوناته باستدامة، والتقاسم العادل المنصف للفوائد الناتجة عن استعمال الموارد العضوية، أن تدرج في الخطط الوطنية الموضوعة لاستخدام الغابات والأراضي في البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود. ويتسم الكثير من أنواع الغابات في هذه البلدان بالتميز، بل بالندرة أيضا، بينما تنخفض دائما الى ما دون المتوسط النسبة المدرجة في المناطق المعينة على الصعيد الوطني بوصفها مناطق محمية. وقد أشير الى احتمال إقامة شبكات من المناطق المحمية على الصعيدين الوطني والإقليمي، موصولة بممرات وتحف بها مناطق عازلة جيدة الإدارة.

٣٥ - والبلدان في حاجة الى أن تنظر على الصعيد الوطني في ماهية المستوى الأمثل لما يلزمها من الغطاء الحرجي. وهناك حاجة الى تحديد خيارات السياسة العامة اللازمة لكفالة إمداد ملائم من السلع والخدمات الحرجية، مع مراعاة الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. ويتطلب تخصيص منطقة حرجية دائمة على الصعيد الوطني أن تنظر البلدان في أوجه الاستخدام الكثيرة التي يمكن أن تستخدم فيها. وستحتاج البلدان أيضا الى تقييم مدى إمكانية توفير مثل هذه الخدمات خارج قطاع الغابات. غير أن بعض البلدان ستحتاج الى استيراد سلع حرجية بل والنظر في إيجاد البدائل أيضا، حيثما يكون ذلك عمليا. وينبغي تقييم التكاليف البيئية الكاملة الناجمة عن إيجاد بدائل من هذا القبيل. ويمكن أن يسهم تخفيض الفاقد وزيادة كفاءة إنتاج السلع الحرجية في الحفاظ، الى حد كبير، على الموارد الحرجية.

٣٦ - وقد يكون توفير المعلومات الإضافية ضروريا كأساس لوضع خطط عمل حرجية في البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود، وإن كان من اللازم استخدام المعلومات المتاحة حاليا بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. وقد تبرز الحاجة الى إجراءات إيجابية قصيرة الأجل مشتركة بين القطاعات للوفاء بالحاجات الفورية في البلدان المتقدمة النمو والنامية، على حد سواء. ومن الواضح أن أولويات العمل قد تختلف من بلد الى آخر.

٣٧ - ولاحظ الفريق أن الكثير من القضايا المبرزة تحت هذا العنصر البرنامجي قد ثارت أيضا في أجزاء أخرى من جدول أعماله، بما في ذلك العنصران البرنامجيان الأول - ٤ والثالث - ١. كما أكد أن الإجراءات التي يجب الاضطلاع بها في إطار هذا العنصر البرنامجي بحاجة الى أن تنسق مع الإجراءات المتخذة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٣٨ - وبالنسبة للإجراءات، لاحظ الفريق ما يلي:

(أ) أن البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود تحتاج بشكل خاص إلى كفالة أمن السلع والخدمات الحرجية من خلال إدارة جميع أنواع الغابات بشكل مستدام؛

(ب) ضرورة تأسيس برامج حفظ الغابات على اعتباري الكيف والكم على حد سواء، مع توجيه اهتمام خاص للأنواع المتميزة من الغابات ذات الأهمية للتنوع البيولوجي؛

(ج) ينبغي التخطيط للمزارع الشجرية وإدارتها، لتعزيز إنتاج السلع والخدمات وتوفيرها، على أن يؤخذ في الاعتبار الحفاظ على التفرع البيولوجي، والاستخدام المستدام لمكوناتها والتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، باستخدام الأنواع المحلية حيثما يكون ذلك ممكنا، ورفع الضغوط عن الغابات الطبيعية. ولا ينبغي أن تكون المزارع الحرجية بديلا عن الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية ذات القيمة العالية إيكولوجيا وثقافيا؛

(د) ينبغي تعزيز الاشتراك والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي. فعلى الصعيد الوطني، ينبغي، عند الضرورة، تعزيز اشتراك سكان الغابات والسكان المحليين في صنع القرارات. أما على الصعيد الدولي، فينبغي تعزيز التعاون من أجل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتمويلها، وذلك لتحسين قدرة البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود على استخدام مواردها بالشكل الأمثل؛

(هـ) ينبغي جمع المعلومات ذات الصلة والملائمة ونشرها حيثما يكون ذلك فعالا من حيث التكاليف؛

(و) على جميع البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود، ألا تكتفي بحماية ما تبقى من غاباتها، بل أن تبذل الجهود أيضا لزيادة حجم غطائها الحرجي. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تساعد البلدان النامية ذات الغطاء الحرجي المحدود على حماية مناطقها الحرجية وزيادتها. ومطلوب بذل جهد مماثل من أجل البلدان النامية غير المصنفة في فئة البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود، عندما تكون لديها مناطق شاسعة ذات غطاء حرجي محدود.

٣٩ - وطلب الفريق من أمانته، في سياق الاستعداد لمناقشات الفريق في الدورة الثالثة وكذلك الاستعداد للنظر النهائي في خلال دورة الفريق الرابعة، أن يضع في الاعتبار المناقشات الحالية والمقبلة بشأن العناصر البرنامجية الأخرى ذات الصلة من برنامج عمله، فضلا عن المبادرات الجارية ذات الصلة التي ترعاها الحكومات، مع مراعاة الفقرتين ١٥ و ١٦ من تقرير الفريق في دورته الأولى. وطلب الفريق أيضا من أمانته أن تقترح تعريفا عمليا جيدا للغطاء الحرجي المحدود، وأن تضع في الاعتبار الدراسات المتصلة بسبل تحسين إنتاجية المناطق ذات الغطاء الحرجي المحدود وحفظها وتعزيزها على جميع المستويات.

٤ - التعاون الدولي في مجال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا من أجل الإدارة المستدامة للغابات (العنصر البرنامجي الثاني)

٤٠ - نظر الفريق في تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي الثاني الوارد في الوثيقة E/CN.17/IPF/1996/5. وأكد الفريق أن جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما الفصل ١١، والمبادئ الحرجية والأعمال ذات الصلة التي تضطلع بها لجنة التنمية المستدامة توفر الإطار العام لما يتصل بالموضوع من مداولات الفريق، الذي ينبغي أن يركز، مع ذلك، على جوانب التعاون الدولي ذات الصلة بالغابات في مجال المساعدة

المالية ونقل التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، كرر الفريق القول بأن هذه المسائل الشاملة لعدة مجالات، وثيقة الصلة بسائر العناصر البرنامجية الداخلة في مجال اختصاصه.

٤١ - وجرى التأكيد على ضرورة التعاون الدولي في مجال التمويل ونقل التكنولوجيا إذا أريد تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. وقيل إن الحاجة تدعو إلى معالجة المجالات الحرجة معالجة فعالة، ومن قبيلها المجالات ذات الصلة بنقل وتطوير التكنولوجيا السليمة بيئيا بشروط مناسبة، حسبما يتفق عليه بين الأطراف، وتعبئة الموارد المالية، بما فيها توفير موارد جديدة وإضافية، مع مراعاة المبدأين ١٠ و ١١ من المبادئ الحرجية والفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١، لأجل مساعدة البلدان النامية على انتهاج استراتيجيات شاملة وسياسات لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات. وينبغي أيضا مراعاة نتائج الأعمال الجارية في هذا الشأن التي تضطلع بها لجنة التنمية المستدامة. كما ينبغي التسليم تماما بالمبدأ ٢ (أ) من المبادئ الحرجية. وأشير أيضا بوجه خاص إلى الفقرة ١ (ب) من تلك المبادئ.

٤٢ - ونظر الفريق في البيانات الإحصائية التي تشير إلى حدوث بعض الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية، كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، وفي بعض الحالات فيما يتعلق ببرامج الغابات على وجه التحديد. ولاحظ الفريق أنه ستتعزز موثوقية الإحصائيات وفائدتها إذا روعيت المكونات الحرجية للمساعدة المالية المقدمة لأجل التنمية الريفية والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية.

٤٣ - وجرى التسليم بالحاجة إلى توفير مستويات تمويل إضافية من جميع المصادر، بما فيها الاستثمار، لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات. وأعرب عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم حقيقي في تنفيذ الالتزامات المقبولة في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١، مما يزيد من صعوبة تحقيق الإدارة المستدامة للغابات على نطاق العالم. بيد أنه جرى التشديد على ضرورة عدم تحقيق التمويل الجديد والإضافي للإدارة المستدامة للغابات على حساب المجالات الأخرى ذات الأولوية. وسلم الفريق بالدور الهام الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تمويل الإدارة المستدامة للغابات، ولا سيما في أقل البلدان نموا. كما يمكن أن تؤدي تلك المساعدة دورا حفازا في تمويل الإدارة المستدامة للغابات. وبصورة أكثر تحديدا، يمكن اعتبار تلك المساعدة بمثابة أداة داعمة لتعبئة الأموال الإضافية من سائر المصادر. وفي هذا الصدد، جرى التشديد على ضرورة بذل البلدان المانحة محاولات جادة لرفع مستويات مساعدتها الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالغابات.

٤٤ - وأكد الفريق أنه ينبغي استخدام الموارد المالية الموجودة، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية، على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية. وينبغي أن يتيسر ذلك بإجراء إصلاحات في السياسة العامة، عند الاستنساب، من شأنها تدعيم الإدارة المستدامة للغابات. كما جرى التسليم بإمكان تحسين الكفاءة من خلال زيادة القدرة على استيعاب التدفقات المالية في البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقال، مما قد يتطلب، بدوره، توفير الدعم المالي في مجال بناء القدرات. وستساعد البرامج الأكفأ والأفعل على اجتذاب المزيد من الموارد المالية. وينبغي للخطط والبرامج الوطنية للإدارة المستدامة للغابات أن تتضمن الاعتبارات

المتعلقة بمقارنة التكلفة بالعائد. وفي هذا الصدد، شدد الفريق على أهمية الشفافية والأخذ بنهج تشاركي في إعداد البرامج ذات الصلة بالغابات.

٤٥ - وأعرب عن القلق إزاء قيام المؤسسات والآليات المالية المتعددة الأطراف بفرض اشتراطات على البلدان النامية لم يثبت دائما تمشيها تماما مع أهداف الإدارة المستدامة للغابات.

٤٦ - وارتأى الفريق أنه ينبغي للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال المساعدة المالية أن يراعي تماما الأولويات الوطنية التي توضع في إطار الخطط الوطنية للبلدان المتلقية، وبرامجها واستراتيجيتها في مجال الغابات، وينبغي تعزيز عمليات التشاور مع السلطات الوطنية المختصة. وينبغي التشجيع على تحسين التنسيق، فيما بين المانحين وبين المانحين والمتلقين على حد سواء، لتحقيق أقصى كفاءة ممكنة في استخدام الموارد الموجودة وفي نقل التكنولوجيا. كما أن الأخذ بنهوج مثل عقد اتفاقات للشراكة في مجال الغابات قد يعطي قدرا من الأمل في هذا الصدد، بيد أنه يلزم زيادة توضيح وزيادة فهم نطاقها والغرض منها ومن الأموال الوطنية المخصصة للغابات لتفادي الخلط والازدواج مع ما هو موجود من مخططات التمويل والأموال. ويتعين إشراك جميع الأطراف ذات الصلة في إعداد هذه الصكوك.

٤٧ - وأكد الفريق أن المشاريع ذات الصلة بالغابات التي تعود بفوائد بيئية عالمية ينبغي دعمها بواسطة برامج مرفق البيئة العالمية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمياه الدولية. ولذلك، ارتئي أن الحاجة، في هذه المرحلة، لا تدعو إلى إنشاء نافذة مستقلة للغابات في مرفق البيئة العالمية. كما أعرب عن القلق إزاء عدم كفاية الأموال بوجه عام في هذا المرفق. وعلاوة على ذلك، شدد الفريق على ضرورة تلبية مشاريع المرافق لمعايير الأهلية القائمة، وكذلك ضرورة مراعاة التوجيهات الصادرة عن مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات ذات الصلة.

٤٨ - ولوحظ أيضا أن الحاجة تدعو إلى تحديد وتعبئة مصادر التمويل المحلية، وأنه ينبغي تهيئة بيئة مواتية إلى حد أبعد للقيام بمعاملات حرجية سليمة ومربحة في البلدان المتلقية، لأجل سد النقص في المساعدة الانمائية الرسمية وتعزيز القدرة على التنبؤ بتمويل الإدارة المستدامة للغابات واستمرارية هذا التمويل.

٤٩ - ونظر الفريق في مختلف الوسائل اللازمة لتعبئة الموارد الإضافية داخليا، بما فيها وسائل مثل الاستحواذ على الربع، والأسواق غير المقيدة، والتراخيص/الامتيازات القابلة للتحويل، وإلغاء الإعانات المالية الضارة، والحد من قطع الأخشاب غير المشروع، وتقييم المنتجات والسلع والخدمات الحرجية تقييما أفضل.

٥٠ - وسلم الفريق بأن إمكان تحقيق إيرادات إضافية عن طريق آليات مبتكرة مختلفة مثل المشاريع المشتركة وعمليات مقايضة الديون بالتزامات لحماية الطبيعة. وارتأى الفريق أنه لا يزال يلزم إجراء تحليل آخر لهذه الآليات. وأبديت تحفظات فيما يتعلق بعمليات موازنة الكربون، والتصاريح القابلة للتداول،

وعمليات مقايضة الديون بإصلاحات في السياسة العامة. ولوحظ أن بعض هذه الآليات يعالج بالفعل في منتديات أخرى، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، وأنه ينبغي للفريق أن يراعي تماما نتائج المناقشات الجارية في هذين المنتديين. وعلاوة على ذلك، ينبغي للفريق أن يراعي الأعمال ذات الصلة التي تضطلع بها لجنة التنمية المستدامة.

٥١ - وارتأى الفريق أنه ينبغي زيادة مستوى المساعدة المالية لبناء القدرات، بما فيه التعليم. وفي حين ينبغي أيضا زيادة تنمية الهياكل الأساسية للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، يتعين قيام القطاع الخاص بدور هام في تمويل هذه الأنشطة.

٥٢ - وتدعو الحاجة إلى تشجيع القطاع الخاص على الاشتراك والاستثمار بصورة أقوى لتحقيق التنمية المستدامة لموارد الغابات. بيد أن أهداف القطاع الخاص لا تدعم بالضرورة، في الوقت الحاضر، تعزيز الإدارة المستدامة للغابات. ومع التسليم بالحاجة إلى ابتكار حوافز جذابة لاستثمارات القطاع الخاص، تتسم تهيئة الظروف المواتية في البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقال بنفس القدر من الأهمية لاجتذاب هذه الاستثمارات. وفي هذا الصدد، اقترحت إمكانية إعداد مدونات لقواعد السلوك تسري على الأنشطة الحرجية التي تقوم بها المشاريع المشتركة والقطاع الخاص، وقد يجري ذلك في بادئ الأمر على الصعيد الوطني.

٥٣ - وينبغي إيلاء المزارع الحرجية ما تستحقه من أهمية، بالنظر إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به في تخفيف الضغط الواقع على الغابات الطبيعية والاسهام في التنمية المستدامة. وينبغي تصميم أطر عمل السياسة العامة والأنظمة على نحو يجعل الاستثمار الخاص في الصناعات الحرجية يُسهم في التنمية المستدامة، بما فيها تعزيز حماية موارد الغابات وحفظها.

٥٤ - وسلم الفريق بأنه يمكن دعم الإدارة المستدامة للغابات دعما شديدا عن طريق القيام، بالتعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بإنشاء أطر عمل مؤسسية وإدارية مُفضية إلى الاستثمار الأجنبي وإعادة استثمار الإيرادات المستمدة من الأنشطة الحرجية، وكذلك إلى نقل التكنولوجيا.

٥٥ - وينبغي حساب صافي تكاليف الاستثمار على الصعيد الوطني على أساس الأنشطة ذات الأولوية، بما فيها المشاريع الإنمائية، في الخطط والبرامج الوطنية الحرجية أو السياسات الأخرى على الصعيد الوطني. وفي حين رُئي أن إزالة الأحراج يمكن أن تؤدي إلى انكماش الاستثمارات، سلَّم الفريق بأنه يتعين توضيح الافتراضات والمنهجيات المستخدمة في تقدير الاستثمار الصافي.

٥٦ - وبينما اعترف الفريق بأن توفير المعلومات الإضافية عن الاستثمار في الغابات أمر مرغوب فيه ينبغي مواصلته، طلب أن تظل الإجراءات المتعلقة بجمع البيانات بسيطة. كما دعا الفريق إلى تلافي الازدواج في الأنشطة القائمة. وفي هذا الصدد، طُلب إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن تقوم،

بالتعاون مع الوكالات والمنظمات الأخرى ذات الصلة، بمواصلة جمع المعلومات ذات الصلة وتجميعها، فضلا عن زيادة إتاحة الفرص أمام جميع الأطراف المهتمة للحصول عليها.

٥٧ - وارتأى الفريق زيادة التركيز على صياغة توصيات وخيارات لاتخاذ إجراءات بشأن نقل التكنولوجيا. كما أبرز ضرورة زيادة تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين كيانات الجنوب في مجال نقل التكنولوجيا (بما في ذلك التعاون بين ثلاثة بلدان أو عدة بلدان). وعلاوة على ذلك، اتفق الفريق على ضرورة زيادة تسهيل سبل الحصول على التكنولوجيات المملوكة ملكية عامة، والتي تشكل أغلبية التكنولوجيات ذات الأهمية للإدارة الحرجية المستدامة، وذلك بزيادة الشفافية والتوسع في نشر المعلومات. وعلاوة على ذلك، ينبغي تشجيع نقل التكنولوجيات ذات الصلة المملوكة للقطاع الخاص. كما ينبغي تشجيع القطاع الخاص في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على الاستثمار في الأنشطة الإنمائية العلمية والتكنولوجية بإقامة مشاريع مشتركة تمثل استكمالا للمشاريع المشتركة الموجودة في مجال الصناعة التحويلية. كما شدد الفريق على ضرورة زيادة الاعتماد على الخبرة الفنية القائمة على الصعيد الوطني.

٥٨ - وارتأى الفريق أنه ينبغي إيلاء الأولوية في مجال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات إلى المجالات التالية: نشر المعلومات لتحسين تخطيط استخدام الأراضي وتحسين إنتاجية الغابات؛ والتكنولوجيات والأساليب التي يمكن أن تحد من الأضرار البيئية التي تعزى إلى الممارسات الحرجية الحالية؛ وبحوث الأنواع الإحيائية لتحسين الأشجار من أجل التجديد، وإعادة التحريج وتنمية المشاتل؛ والتكنولوجيا والأساليب اللازمة للمحافظة على القيم الحرجية، بما فيها التنوع البيولوجي؛ وإدخال المعرفة المحلية في استخدام النباتات؛ ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛ والتكنولوجيات السليمة بيئيا لقطع الأخشاب؛ وضع وتنفيذ استراتيجيات حرجية وطنية.

٥٩ - ولاحظ الفريق أن حلقة العمل المعنية بتمويل الإدارة المستدامة للغابات، التي اشتركت في رعايتها حكومتا الدانمرك وجنوب افريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمكن أن توفر مساهمة قيمة لقيام الفريق بصياغة توصيات محددة لدفع المداولات المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بالتمويل.

٦٠ - وطلب الفريق زيادة تركيز تقرير الأمين العام في هذا الشأن، الذي سيعد من أجل مداولات المجلس في الدورة الثالثة، على الجوانب الدولية للتمويل ونقل التكنولوجيا، والتشديد، بوجه خاص، على المسائل التالية:

(أ) الموارد المالية:

'١' تحليل الآليات وخيارات السياسات العامة، بما فيها دور المصادر المالية الفعلية والمحتملة، الدولية منها والوطنية، فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للغابات؛

'٢' اقتراحات متعلقة بإمكانية وضع معايير ومؤشرات لرصد التدفقات المالية لتحقيق إدارة مستدامة للغابات، علاوة على ما يتصل بذلك من أبعاد اجتماعية واقتصادية، من قبيل قوى السوق وأنماط الاستهلاك؛

'٣' تمويل برامج بناء القدرات ذات الصلة؛

'٤' أدوار صناديق البيئة الوطنية ونطاقاتها؛

'٥' المسائل المتعلقة بالتسعير، والمعونات ورسوم إزالة الغابات؛

'٦' الدور المناسب الذي يضطلع به القطاع الخاص، بما في ذلك التجارة والاستثمار الخارجيين؛ علاوة على تحليل جدوى واستصواب وضع مدونات لقواعد السلوك للقطاع الخاص في سياق الإدارة المستدامة للغابات؛

'٧' دور المصادر والآليات المبتكرة للتمويل؛

'٨' التنسيق والتعاون بين مصادر التمويل والمنظمات.

(ب) نقل التكنولوجيا

'١' تقييم التقدم المحرز منذ مؤتمر ريو؛

'٢' السبل والوسائل المتعلقة بما يلي:

(أ) التشجيع على زيادة فعالية نقل التكنولوجيا في كل من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك تحديد الآليات المناسبة الموجودة والمحتملة؛

(ب) تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والشمال وفيما بين كيانات الجنوب؛

(ج) زيادة دور المؤسسات البحثية؛

(د) اجتذاب التمويل من القطاع الخاص في مجال استحداث تكنولوجيات سليمة بيئيا، بما في ذلك التشجيع من خلال مشاريع مشتركة.

٥ - تقييم المنافع المتعددة لجميع أنواع الغابات (العنصر البرنامجي الثالث - ١ (أ))

٦١ - نظر الفريق في تقرير الأمين العام المتعلق بالعنصر البرنامجي الثالث - ١ (أ)، الوارد في الوثيقة E/CN.17/IPF/1996/6 آخذا في الاعتبار الفقرات ذات الصلة من المبادئ الحرجية والفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١.

٦٢ - وأكد الفريق على أن تقييم الأحوال الفعلية والممكنة لجميع أنواع الغابات يعد قاعدة أساسية لتحقيق إدارة مستدامة للغابات، ولطائفة كبيرة من الاعتبارات الحرجية على الصعيد المحلي والصعيد الوطني والصعيد الإقليمي والصعيد العالمي. وتم التأكيد على أهمية قوائم الحصر الوطنية.

٦٣ - ولاحظ الفريق وجود أوجه نقص وثغرات عديدة في المعلومات الموجودة؛ وأن قاعدة البيانات المتعلقة بكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية غير منتظمة. ولا يزال الاهتمام شديدا بالغابات والغطاء الحرجي، في حين لا تُغطى السلع والخدمات الحرجية الأخرى، التي من قبيل خشب الوقود، والاستعمال المستدام، والحفظ والاقتسام المنصف لمنافع التنوع البيولوجي، وحفظ التربة والمياه، وعزل الكربون، وغير ذلك من الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، إلا نادرا؛ وهي بحاجة إلى مزيد من الاهتمام.

٦٤ - وشدد الفريق على ضرورة اعتماد التقييمات الحرجية نهجا جمعيا ومراعاتها متطلبات المستعملين واحتكامها لعامل الطلب. وكان ثمة اتفاق عام بشأن إيلاء الأولوية للوفاء باحتياجات مديري الغابات. بيد أن ثمة حاجة إلى مزيد من الدراسة لتحديد مستويات الدقة المطلوبة والاحتياجات المحددة لمختلف المستعملين. وجرى التشديد على الحاجة إلى استخدام البيانات المجموعة بالفعل استخداما وافيا.

٦٥ - كذلك أشار الفريق إلى أن لبناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي أهمية حاسمة، وينبغي أن تشارك فيه جميع الأطراف المهتمة، بما فيها المنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، والسكان الأصليون، وغير ذلك من المجموعات الرئيسية، وينبغي أن يكون تقييم الغابات متعدد التخصصات وأن يشمل جمع البيانات وتحليلها من جانب المؤسسات المحلية والوطنية، وربما المؤسسات الإقليمية والدولية أيضا.

٦٦ - وأكد الفريق على ضرورة استعمال التقييمات الحرجية الوطنية المعايير والمؤشرات المقبولة وطنيا للإدارة الحرجية المستدامة. وجرى التشديد على الحاجة إلى إدراج معلومات كيفية وكمية عن السلع والخدمات الحرجية.

٦٧ - وبينما سلم الفريق بالتطبيق الواسع النطاق لتقنيات الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية فيما يتعلق بالتقييمات الحرجية؛ أشار إلى الحاجة إلى إجراء عمليات مسح أرضية بالنسبة لبعض البارامترات. كذلك، أشار الفريق إلى أن عمليات التقييم تشكل عبئا ماليا كبيرا، لا سيما بالنسبة للبلدان

النامية، ولذلك ينبغي إجراؤها بطريقة فعالة من حيث التكلفة إلى أبعد حد. وقد تلزم، في بعض الحالات، إعادة توزيع الموارد المالية لدعم البرامج الفعالة للتقييم الحرجي.

٦٨ - وينبغي للبرامج الوطنية لتقييم الغابات أن تكون شفافة في متناول جميع الأطراف المهتمة. وينبغي بذل جهود لمواءمة نهوج جمع البيانات وتحليلها من أجل تعزيز المقارنة فيما بين البلدان.

٦٩ - وسلم الفريق بأن عدم كفاية تقييم إسهام الغابات في الناتج القومي الإجمالي يؤدي في بعض الحالات إلى نقص الاستثمار في إدارة الغابات.

٧٠ - واعتبرت فترة السنوات العشر الجارية التي تفصل بين كل عمليتين من عمليات التقييم العالمي للموارد الحرجية مفرطة الطول. ورئي أن بالإمكان النظر في اعتماد فترات فاصلة أقصر، مع إمكانية مواصلة استيفاء البيانات، ومراعاة ما لسداد تكاليف هذه المتطلبات من آثار مالية تتحملها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والبلدان النامية.

٧١ - وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، اتفق الفريق على الحاجة إلى بذل جهود كبيرة لتحديد حجم البيانات ونطاقها ومحتواها وتواترها ونشرها وتوافرها. ورأى أن على الفاو أن تساهم، بالاشتراك مع منظمات دولية أخرى ومؤسسات وطنية ومنظمات غير حكومية، في تنسيق الجهود الدولية المتعلقة بالتقييم الحرجي. كذلك، وافق الفريق على ضرورة التنسيق بين نظم المعلومات الحرجية وغيرها من المعلومات المتصلة بذلك، وشدد على الحاجة إلى التعاون فيما بين كيانات الجنوب، وعلى التعاون على الصعيد الوطني بين جميع الأطراف المهتمة، سواء داخل قطاع الغابات أو خارجه.

٧٢ - وسلط الفريق الضوء على النقاط والإجراءات التالية:

(أ) ضرورة استخدام بيانات التقييمات وتكنولوجيات للاستشعار من بعد المملوكة للدولة والبيانات المتاحة بالفعل استخداما مكثفا، وضرورة نشرها بأسرها على نطاق واسع. واستخدام بيانات الفاو القائمة، إلى جانب مجموعات البيانات الأخرى، يوفر إمكانية خصبة لمواجهة المسائل الملحة على نحو فعال من حيث التكلفة. ومن الضروري تفسير البيانات للاستجابة لاحتياجات المستعملين؛

(ب) يلزم إجراء دراسة لأوجه استعمال الموارد الحرجية وفئات مستعمليها والمعلومات المتصلة بذلك وعلى الصعيد الدولي. وهذا يتسم بأهمية خاصة لدى مناقشة الأنواع الجديدة من المعلومات التي ستدرج في التقييم العالمي للموارد الحرجية؛

(ج) ينبغي لمؤشرات الإدارة الحرجية المستدامة للغابات على الصعيد الوطني أن تـُدرج في تقييم الغابات. وينبغي لذلك أن يتم بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وسليمة علميا، بينما يجري التسليم بوجود اختلافات في اقتصادات البلدان وثقافاتها. ولئن كانت بعض المؤشرات كمية، فإن المؤشرات المتعلقة ببعض السلع والخدمات الهامة الأخرى هي مؤشرات كيفية، وإن كان ينبغي مع ذلك إدراجها؛

(د) وينبغي تعزيز البحوث المتعلقة بقوائم حصر الثروة الحرجية وتقنيات رصدها، لتوسيع نطاق التقييمات الحرجية استجابة للطلب على المعلومات الجديدة بطريقة فعالة من حيث التكلفة؛

(هـ) ويستدعى الافتقار إلى المعلومات الأساسية بناء القدرات في مجال جمع البيانات، وهو المجال الذي ينبغي دمجه في عمليتي التخطيط الاستراتيجي وصنع القرارات. وينبغي تعزيز المؤسسات الوطنية القائمة بالتقييم الحرجي، باعتبار ذلك عنصرا أساسيا للعمل على تحقيق إدارة حرجية مستدامة؛

(و) وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لحشد التمويل اللازم، نظرا لعدم كفاية الموارد المالية المتاحة حاليا لعمليات التقييم الحرجي على الصعيد الوطني؛

(ز) وينبغي تعزيز تنسيق الجهود على الصعيد الدولي. وينبغي للفاو أن تعمل بالاشتراك مع غيرها من المنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، وأن تكفل وجود تنسيق أفضل وتجنب التداخل بين نظم المعلومات الحرجية وغيرها من نظم المعلومات المتصلة بذلك؛

(ح) ينبغي أن يكفل تفسير المعلومات ونشرها، بما فيه نشر المعلومات على الصعيد الوطني بالوسائل الالكترونية، للبلدان والأطراف المعنية التي تواجه صعوبات في الوصول إلى المعلومات المتاحة على الصعيد الدولي.

٦ - منهجيات التقييم المناسب للفوائد المتعددة للغابات (العنصر البرنامجي الثالث - ١ (ب))

٧٣ - نظر الفريق في تقرير الأمين العام بشأن العنصر البرنامجي الثالث - ١ (ب) الوارد في الوثيقة E/CN.17/IPF/1996/7، آخذا في الاعتبار الفقرات ذات الصلة من المبادئ الحرجية والفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١.

٧٤ - وأكد الفريق أن الغابات توفر مجموعة كبيرة من الفوائد يسهل تقدير بعضها كميا أو وصفها باستخدام معايير كيفية، لكن قياس بعضها الآخر أمر صعب. وجرى التأكيد على وجود علاقة وثيقة بالعنصر البرنامجي الثالث - ١ (أ) (التقييم الحرجي).

٧٥ - ولاحظ الفريق أن هناك عدة منهجيات لتقييم السلع والخدمات الحرجية لا تزال في المراحل الأولى من صياغتها وتنطوي على أوجه قصور عدة؛ وأنه كثيرا ما يكون التقييم محددا بعاملي الموقع والزمن.

٧٦ - وأكد الفريق أن التقييم الاقتصادي ليس سوى أحد الاعتبارات العديدة التي تراعى عند اتخاذ القرارات ولا يمكن أن يصبح بديلا لعملية اتخاذ القرار السياسي بشأن الغابات، وهي العملية التي تشمل جوانب عريضة المدى، من قبيل الاعتبارات البيئية والاجتماعية - الاقتصادية والأخلاقية والثقافية والدينية. أما الخطر المرتبط باختفاء الغابات، لا سيما فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، فلا تتناوله المنهجيات القائمة تناولا كافيا.

٧٧ - ولاحظ الفريق أنه ينبغي لعمليات التقييم الباهظة التكلفة ألا تجرى على حساب احتياجات أساسية أكثر الحاحا مثل استحداث واستعمال نظم بيانات موثوقة، ووضع استراتيجيات وآليات تجعل الادارة الحرجية المستدامة هدفا يمكن تحقيقه سياسيا. وينبغي المضي خطوة خطوة في معالجة مختلف الاحتياجات معالجة تدريجية.

٧٨ - واعترف الفريق بأن نتائج التقييم، إذا ما طبق كأداة محايدة، تشكل ما يمكن أن يكون مصدر معلومات هام لجميع الأطراف المهتمين، كما تشكل عاملا على زيادة وعي الجماهير، لا سيما فيما يتعلق بالسلع والخدمات الحرجية غير القابلة للتسويق.

٧٩ - وعلى الرغم من اعتراف الفريق بجدوى منهجيات تقييم الغابات، فقد رأى أن تعقيدها وتكاليفها يمكن أن تحد من تطبيقها على نطاق واسع؛ ورأى أن هناك حاجة لاستنباط طرائق مبتكرة بسيطة للتقييم العلمي.

٨٠ - ولاحظ الفريق أن الأنشطة المتعلقة بتقييم السلع والخدمات الحرجية تتيح فرصا جديدة للتعاون الدولي وتوليد الوعي. ويمكن أن يشمل ذلك أيضا تدريب الموظفين وصانعي القرارات على وسائل وأساليب

إدراج السلع والخدمات الحرجية في الحسابات الوطنية. وأكد الفريق على ضرورة تبادل الخبرات المتاحة في عدد من البلدان، فضلا عن إجراء دراسات ووضع خطط رائدة.

٨١ - سلط الفريق الضوء على النقاط والاجراءات التالية:

(أ) ينبغي تشجيع البحوث لزيادة تطوير منهجيات التقييم الحرجي. وينبغي لذلك أن يشمل استكشاف منهجيات مبتكرة بسيطة بغرض صنع قرارات جماعية بشأن الغابات يشترك فيها مختلف الأطراف المهتمة بالأمر، التي من قبيل المجتمعات المحلية والسكان الأصليين؛

(ب) ينبغي أن تراعى في المنهجيات الجديدة لتقييم الغابات المعايير التالية: التطبيق العملي والبساطة والوضوح وتعدد التخصصات، وفعالية التكلفة، والتوجه إلى السلع غير القابلة للتسويق والخدمات غير القابلة للقياس الكمي، والحياد والصحة العلمية. وينبغي لهذه العملية أن تظل قطرية الدوافع والصبغة وأن تشمل تقاسم المعلومات والخبرات بين البلدان؛

(ج) ينبغي الاعتراف في إطار برامج البحث الجديدة، اعترافا كاملا بما للغابات من قيم إيكولوجية واجتماعية وثقافية ودينية، وإيلاء اهتمام خاص للأبعاد العالمية لتغير المناخ، والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه وتقاسم منافعه تقاسما منصفا؛

(د) لعل هناك حاجة لاجراء المزيد من البحوث بشأن المسائل السياسية المتعلقة بقيم الغابات. ويمكن بوجه خاص موالاة استكشاف النهوج المؤدية إلى إدراج تقييم الغابات في حسابات الموارد الوطنية؛

(هـ) يمكن إعداد مصفوفة توضح تطبيق مختلف طرائق تقييم الغابات ونطاقها الجغرافي ومجموعات البيانات اللازمة لها.

باء - العناصر البرنامجية التي نوقشت مناقشة أولية

١ - التقدم المحرز في الخطط الحرجية الوطنية واستعمال الأراضي (العنصر البرنامجي الأول-١)

٨٢ - أحاط الفريق علما بالتقرير المرحلي المقدم من الأمين العام بشأن العنصر البرنامجي الأول - ١ (الوثيقة E/CN.17/IPF/1996/8) وطلب مراعاة النقاط التالية عند التحضير للمناقشة الفنية لهذه المسألة في خلال دورة الفريق الثالثة.

(أ) ينبغي وضع تعاريف دقيقة لمصطلحات مثل "الحراجة"، و "الخطط الحرجية"، و "البرامج الحرجية"، و "الاستراتيجيات الحرجية" والمداومة على استعمالها؛

(ب) ينبغي مراعاة جميع أنواع الغابات وأنماط الاستعمال في البلدان النامية فضلا عن البلدان المتقدمة النمو، وفي البلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ج) ولعل بعض البلدان تفضل العمل على تحقيق أهداف سياساتها الحرجية بوسائل أخرى تختلف عن الخطط والبرامج الرسمية. واتخاذ القرارات المحددة في هذا الصدد هو من حق الحكومات الوطنية؛

(د) ينبغي وضع مبادئ توجيهية دولية للبرامج الحرجية الوطنية؛

(هـ) وينبغي للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات أن يراعي، في الاجراءات التي هو بصدد اتخاذها فيما يتعلق بهذا العنصر البرنامجي، الاجراءات المطبقة بموجب الصكوك السارية التي من قبيل اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية مكافحة التصحر، وفقا للمبادئ الحرجية والفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١؛

(و) ورأى الفريق أن حلقة العمل المتعلقة بـ "تعزيز البرامج الوطنية للغابات واستعمال الأراضي" التي ترعاها المانيا والحلقة الدراسية المعنونة "الحراج المستدامة واستعمال الأراضي وعملية بناء توافق الآراء التي ترعاها السويد وأوغندا، اللتين ستعقدان على التوالي في حزيران/يونيه ١٩٩٦ وتشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٦، تشكلان مدخلات في الأعمال التحضيرية للمناقشة الفنية بشأن هذا العنصر البرنامجي.

(ز) يجب أن تدرس النواحي المشتركة بين الغابات والاستعمالات الأخرى للأراضي، كما يجب إدماج الخطط والبرامج الحرجية الوطنية في خطط أعم لاستعمال الأراضي في سياق الفصل ١٠ من جدول أعمال القرن ٢١، وكذلك السياسات الاجتماعية - الاقتصادية. ويجب اعتمادها على مستوى رفيع في الحكومات الوطنية؛

(ح) ينبغي للخطط والبرامج الحرجية أن تتضمن نهجا طويل الأجل يستند إلى الادارة المستدامة لجميع قيم الغابات؛

(ط) ينبغي للخطط والبرامج الحرجية أن تكون قطرية الدوافع وأن تستفيد إلى الحد الأقصى من خبرة الخبراء الوطنيين، لا سيما في برامج التعاون الدولي؛

(ي) من المسلم به أن الحكومة هي التي تضطلع، في بلدان عديدة، بالمسؤولية المركزية عن رعاية الأملاك الحرجية وإدارتها المستدامة. بيد أن تنفيذ عملية لامركزية وتشاركية منفتحة تشمل المجتمعات المحلية وغيرها من الأطراف المهتمة ذات الصلة، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، سيؤدي في الغالب إلى تعزيز التنفيذ الفعال. وينبغي تصميم نظم التخطيط الوطنية وشبه الوطنية

والمحلية بطريقة تجعلها تحدد، استراتيجيا، المجالات ذات الأولوية لنظم التخطيط والادارة القائمين على الاشتراك؛

(ك) ينبغي للأساس العلمي للخطط والبرامج الحرجية أن يكون قويا، كما يمكن أن يكون للمعايير والمؤشرات الملائمة دور هام في هذا الصدد؛

(ل) ينبغي للخطط والبرامج الحرجية أن تستند إلى تقييم اقتصادي سليم للموارد الحرجية، بما في ذلك الخدمات البيئية والمنتجات الحرجية غير الخشبية؛

(م) ينبغي الاعتراف بالدور الرئيسي لمالكي الغابات. ويجب أن تؤخذ الولاية القضائية في الاعتبار على مختلف الأصعدة داخل البلد الواحد؛

(ن) يجب الاعتراف بحقوق سكان الغابات والسكان الأصليين ومصالحهم، فضلا عن قيمهم الدينية والثقافية، واتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية تلك الحقوق والمصالح والقيم في إطار القوانين الوطنية؛

(س) ينبغي للخطط والبرامج الحرجية أن تتيح فرصا للتوفيق بين المصالح المتعارضة؛

(ع) ينبغي أن يراعى في الخطط والبرامج الحرجية تأثير التجارة الدولية وقوى السوق على القطاع الحرجي الوطني، من حيث الوصول إلى الأسواق على نحو واضح غير قائم على التمييز؛

(ف) يمكن أن يشكل بناء القدرات وتعزيز المؤسسات والتدريب عاملا رئيسيا في إنجاز الخطط الوطنية؛

(ص) يمثل سوء التنسيق بين الجهات المانحة على الصعيدين الوطني والدولي عائقا آخر يجب بحثه. وينبغي ايراد شرح للآليات القائمة في هذا المجال في وثيقة المناقشة الفنية في دورة الفريق الثالثة؛

(ق) ينبغي النظر في آليات محددة لتنفيذ الإجراءات التي اقترحها الفريق.

٢ - المعارف التقليدية المتصلة بالغابات (العنصر البرنامجي الأول - ٣)

٨٣ - نظر الفريق في تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي الأول - ٣، الوارد في الوثيقة E/CN.17/IPF/1996/9 و Corr.1 والمعد لمناقشته مناقشة أولية، آخذا في الاعتبار الفقرات ذات الصلة من المبادئ الحرجية والفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١.

٨٤ - وأكد الفريق ضرورة تركيز المناقشة الفنية بصفة رئيسية على صلاحيات هذا العنصر البرنامجي كما حددتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة والفريق في دورته الأولى، مع الإشارة الى المبدأين ٤ و ٥ (أ) من المبادئ الحرجية. وأقر الفريق بأن تلك الصلاحيات تشمل الاعتبارات المتعلقة بالكيفية التي يمكن بواسطتها تطبيق المعارف والممارسات التقليدية، بأوسع معانيها، على الإدارة المستدامة للغابات. ونوه الفريق بالبيان الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المرفق بتقرير الأمين العام، وأشار الى أهميته بالنسبة للعمل المضطلع به في العناصر البرنامجية المختلفة التي حددها الفريق. وأشار الفريق أيضا الى أنه يتعين عليه أن يأخذ في الاعتبار النتائج التي خلص إليها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في دورته الثالثة بالنسبة الى معارف السكان الأصليين.

٨٥ - وأقر الفريق بأن المعارف والممارسات التقليدية والابتكارات المتصلة بالغابات تشكل، لا سيما من حيث صلتها بالإدارة المستدامة للغابات واستخدام المنتجات الحرجية غير الخشبية، حصيلة هامة من الخبرات التي من شأنها أن تساعده على الوفاء بولايته. وتشمل تلك الخبرات الممارسات المجربة في أماكن بعينها وأثبت الزمن صلاحيتها وملاءمتها من الناحية الاجتماعية، وكذلك ممارسات وابتكارات السكان الأصليين وسكان الغابات وغيرهم من المجتمعات المحلية، المستمدة من التقاليد الحرجية وتقاليد الزراعة الحرجية والتقاليد الزراعية.

٨٦ - وأشار الفريق الى ضرورة تناول العلاقة بين المعارف التقليدية المتصلة بالغابات والتنوع البيولوجي، وضرورة مراعاة العمليات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة، لا سيما اتفاقية التنوع البيولوجي، وذلك تحاشيا لأي ازدواج أو تداخل.

٨٧ - وسلم الفريق بضرورة تركيز مداولاته على المعارف التقليدية المتصلة بالغابات، وذلك من حيث صلتها بممارسات الإدارة المستدامة للغابات، مع الإشارة بوجه خاص الى المبدأ ١٢ (د) من المبادئ الحرجية المتعلق بالقدرات الأصلية والمعارف المحلية المناسبة لحفظ الغابات وتنميتها تنمية مستدامة. وفي هذا السياق طلب الفريق، لأغراض المناقشة الفنية في دورته الثالثة، أن يتضمن التقرير مقترحات محددة بوضوح بشأن الإجراءات المتعين اتخاذها على الصعيد الوطني، بما فيها استطلاع مدى جدوى وضرورة إنشاء آليات للنظر في سبل ووسائل القيام على نحو فعال بإدراك المنافع الناشئة عن الاستعانة بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات في ممارسات الإدارة الحرجية، وحماية تلك المنافع واقتسامها بالعدل.

٨٨ - وأقر الفريق بأن المسألة التالية جديرة بمزيد من التطوير: توفير المشورة التقنية والتكنولوجية والعلمية حول المعرفة والابتكارات والممارسات التقليدية المتصلة باستعمال الغابات، بما في ذلك:

(أ) استحداث طرائق لاقتناء التكنولوجيات التقليدية وتقييمها وتحليلها؛

(ب) إجراءات لتخزين المعلومات واسترجاعها ونشرها؛

(ج) تحديد الجمهور المستهدف والأطراف المهتمة ذات الصلة والمستعملين و/أو المستفيدين؛

(د) استحداث أدوات وآليات للحماية وتقاسم المنافع؛

(هـ) تحديد وتطبيق منهجيات للاستفادة بصورة ملائمة مما لدى المجتمعات الأصلية والمحلية من مفاهيم إثنية - إيكولوجية، ووضع مقاييس لتحديد الآثار البيئية ورصدها وتقييمها، فضلا عن تعزيز التثقيف والوعي العامين.

٨٩ - وأقر الفريق كذلك بوجوب تناول المسائل التالية خلال المناقشة الفنية:

(أ) الاعتراف بالدور الرئيسي الذي يضطلع به السكان الأصليون وسكان الغابات والمجتمعات المحلية في تحديد النهوج التشاركية في إدارة الغابات والأراضي، مع إشراك جميع الأطراف المناسبة المهتمة بالأمر، من كل من القطاعين العام والخاص، وزيادة التركيز على مؤسسات إدارة الموارد. ونظم استعمال الأراضي وفض المنازعات؛

(ب) التعقد الذي تتسم به المسائل المحيطة بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات، بما في ذلك التقاليد المتعلقة بالوصول الى الموارد ذاتها واستعمالها، وكذلك بمعرفة الموارد نفسها؛

(ج) الحاجة الى اتخاذ اجراءات لدراسة تلك المعارف وتطويرها وتطبيقها بغرض التوصل الى نهوج جديدة للإدارة المستدامة للغابات؛

(د) وضع خيارات تتعلق بحصر المعارف التقليدية المتصلة بالغابات، بما فيها المعارف المتصلة بالنباتات الطبية وغيرها من المنتجات الحرجية غير الخشبية، وبتوثيقها وتصنيفها وحمايتها وتخزينها واسترجاعها؛ على أن تشمل تلك الخيارات ضرورة حماية المعلومات الناجمة عن ذلك؛

(هـ) فرص التوسع في تطبيق المعارف التقليدية المتصلة بالغابات؛

(و) سبل ووسائل الحماية الفعالة لحقوق السكان الأصليين ودفع عوائد على حقوق الملكية الفكرية في إطار التشريعات الوطنية، وكفالة الاقتسام العادل والمنصف للمنافع، مع اشراك المجتمعات المحلية وسكان الغابات في تلك العملية، بما في ذلك سبل تحديد هويات الأفراد الذين ينتمون الى الجماعة تحديدا واضحا؛

(ز) النهوج التي تشجع على إجراء المزيد من التحليلات التي تشارك فيها، ضمن من يشارك، مؤسسات البحوث والسكان الأصليون والمنظمات غير الحكومية؛

(ح) آليات تبادل الخبرات الوطنية؛

(ط) آليات الحفز على وضع برامج لتطوير المنتجات المستمدة من المعارف التقليدية، بما في ذلك الاستعانة بالقطاع الخاص والاستثمارات المالية عند الاقتضاء.

٩٠ - ورأى الفريق أنه ينبغي ألا تتبع في تطبيق أو استعمال أو دراسة أو تنظيم المعارف التقليدية المتصلة بالغابات أي طريقة يمكن أن تضعف الحماية الفعالة المكفولة لحقوق السكان الأصليين، أو تنال من ضرورة الاقتسام العادل للمنافع.

٩١ - وأكد الفريق الحاجة الى بناء القدرات، لا سيما على الصعيد المحلي، باعتباره من أهم العناصر الأساسية المبينة في الفقرتين ٨٨ و ٨٩ أعلاه (في إطار وضع نهوج لأجل الانتفاع بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات).

٩٢ - ورأى الفريق أن المناقشة الفنية لهذا العنصر البرنامجي ستستلزم دراسة متأنية للآثار المالية المترتبة على المقترحات التي سينظر فيها.

٩٣ - وأقر الفريق بوجوب تشجيع الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية على الاسهام في إعداد وثائق دورته الثالثة.

٩٤ - واستنادا الى مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، أشار الفريق الى أن البلدان المتقدمة النمو منوطة بمسؤولية خاصة فيما يتصل بتيسير الظروف اللازم توافرها لأجل حفظ التنوع البيولوجي الحرجي واستعماله المستدام، مما يستدعي اتباع نهج بناء لنقل التكنولوجيات والموارد المالية.

٩٥ - وفي سياق التعاون الدولي، اقترح الفريق:

(أ) النظر في نقاط أخرى، تشمل "آليات تبادل المعلومات"، ومسألة إعادة المعلومات الى الوطن، والتطورات المتعلقة بالسلامة في التكنولوجيات الاحيائية؛

(ب) دعم المشاريع المشتركة التي تركز على إدارة وتطوير المؤسسات في ميدان التكنولوجيا الاحيائية المتصلة بالغابات.

٣ - معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات (العنصر البرنامجي الثالث - ٢)

٩٦ - نظر الفريق في تقرير الأمين العام بشأن العنصر البرنامجي الثالث - ٢، الوارد في الوثيقة E/CN.17/IPF/1996/10، واضعا في اعتباره الفقرات ذات الصلة من المبادئ الحرجية والفصل ١١ من جدول

أعمال القرن ٢١، وطلب أن تؤخذ النقاط التالية في الحسبان لدى الإعداد للمناقشة الفنية التي ستجري في دورة الفريق الثالثة.

٩٧ - وفيما يتعلق بالمقترحات المتعلقة بالبنود التي ستطرح للمناقشة الواردة في الفقرة ٦٠ من التقرير المتصل بالعنصر البرنامجي الثالث - ٢، أعرب الفريق عن تأييده لبحث إمكانيات التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن المفاهيم والمصطلحات والتعاريف المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات، فضلا عن تعزيز سبل ووسائل مواصلة توسيع وتكثيف الأنشطة المبذولة في تحديد المعايير والمؤشرات ذات الصلة بالإدارة المستدامة للغابات من النواحي الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية والبيولوجية والمؤسسية، مع الاهتمام بصفة خاصة بتشجيع المبادرات الوطنية في المناطق الايكولوجية والجغرافية الإقليمية أو دون الإقليمية غير المشمولة حاليا بالمبادرات الدولية الجارية حاليا أو غير المشتركة في مثل هذه المبادرات. وهذا يشمل إيجاد سبل ووسائل خاصة لمساعدة البلدان النامية التي تكون الغابات والأراضي المشجرة فيها موردا مهما لتلبية احتياجات البقاء الأساسية لسكان الريف وسكان الغابات.

٩٨ - وأُعرِب عن بعض التحفظات بشأن مفهوم الربط بين المناطق الايكولوجية في مختلف المناطق الجغرافية في العالم (ومنها، على سبيل المثال، المناطق الجافة في افريقيا والشرق الأوسط وآسيا والمناطق المدارية/شبه المدارية في أمريكا ومنطقة البحر الكاريبي) بوصفه خطوة أولى نحو التوصل إلى معايير ومؤشرات متوافقة دوليا للإدارة المستدامة للغابات بجميع أنواعها.

٩٩ - وتحفظ الفريق أيضا في موقفه من وضع منهجيات لإضفاء الطابع الكمي على المؤشرات المسجلة حاليا كمؤشرات كيفية ووصفية، وكذلك الآليات الرامية إلى تعزيز الصلات بين القطاعات المختلفة. غير أن ايضاح الصلات القائمة بين الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني وعلى صعيد وحدات الإدارة الحرجية يحتاج إلى مزيد من الدراسة.

١٠٠ - وأُعرِب بشأن جميع المواضيع المتصلة بمعايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات عن شيء من التأييد لتعزيز سبل ووسائل بلوغ الحد الأقصى من تبادل المعلومات والخبرات والدراية التقنية على الصعيد العالمي.

١٠١ - وبالإضافة إلى ذلك، أثيرت النقاط المحددة التالية:

(أ) إن المعايير والمؤشرات ليست غاية في حد ذاتها، بل ينبغي اعتبارها أدوات لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات. فالمعايير تساعد على تحديد خصائص الإدارة المستدامة للغابات، في حين توفر المؤشرات الكمية والكيفية الأساس اللازم لتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. ويمكن لمعايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات أن تؤدي دورا هاما في كفالة إرساء الأساس العلمي اللازم للخطط الحرجية (المتصلة بالعنصر البرنامجي الأول - ١)؛

(ب) هناك حاجة إلى طائفة كبيرة من المؤشرات، تضع في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والايكولوجية والقانونية والجوانب المتعلقة بالسياسات. وهذه الجوانب ليست كلها قابلة للتقييم الكمي. بيد أن هذا لا يجعل الجوانب الكيفية أقل أهمية. وقد حددت بالفعل مؤشرات من كلا النوعين الكمي والكيفي في عديد من المبادرات الوطنية والإقليمية؛

(ج) ينبغي للمعايير والمؤشرات أن تسهم في تحسين نطاق تقييم الغابات من ناحية القيم والمنافع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية والبيئية؛

(د) ينبغي استطلاع الإمكانيات والقيود فيما يتعلق بالتوصل إلى توافق آراء بشأن المفاهيم والشروط والتعاريف المتصلة بالإدارة المستدامة للغابات؛

(هـ) ينبغي إجراء تحليل للآثار المترتبة على تكاثر المبادرات المتعلقة بوضع معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات بجميع أنواعها. وينبغي تحليل مدى التقارب فيما بين المعايير والمؤشرات على الصعيد الإقليمي؛

(و) ينبغي النظر في وضع معايير ومؤشرات للتطبيق على الصعيد الإقليمي، بالاضافة إلى الصعيد الوطني. وينبغي إجراء تحليل لدرجة قابلية المبادرات الجارية للمقارنة، فضلا عن درجة قابلية المبادرات الدولية للمقارنة والمدى الملائم للتقارب فيما بينها؛

(ز) ينبغي مراجعة الخبرات على الصعيد الوطني، والسعي إلى إشراك المناطق/البلدان التي لم تشارك بعد في أي من المبادرات الجارية؛

(ح) ينبغي لعملية وضع المعايير والمؤشرات على الصعيد الوطني أن تكون تدريجية، وأن تؤسس على سياسات وطنية للإدارة المستدامة للغابات؛

(ط) يجوز للبلدان أن تضع مؤشرات على الصعيد الوطني والصعيد المحلي وعلى صعيد الوحدة الإدارية وفقا لاحتياجاتها؛

(ي) ينبغي بحث إمكانية إقامة صلات أوثق بين المبادرات الدولية الجارية، بما فيها مبادرة المنظمة الدولية للأخشاب المدارية المعنونة "الهدف سنة ٢٠٠٠"، وأعمال المؤسسات الدولية الأخرى، فضلا عن توفير الدعم للبحوث عن طريق الكيانات ذات الصلة؛

(ك) ينبغي لعملية وضع المعايير والمؤشرات على الصعيد الوطني أن تكون بسيطة شفافة مستندة إلى أسس علمية، وأن تعبر، في جملة أمور، عن الفروق الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية؛

(ل) ينبغي لوضع معايير ومؤشرات للتطبيق على الصعيد الوطني أن يكون عملية تشترك فيها جميع الأطراف ذات الصلة، بما فيها سكان الغابات المحليون والمنظمات غير الحكومية؛

(م) يشكل الاختبار الميداني لمعايير الصعيد الوطني ومؤشراته وتطبيق تلك المعايير والمؤشرات جانبا مهما من جوانب مواصلة التطوير؛

(ن) يمكن للمعايير والمؤشرات أن تساعد على إيضاح المسائل المتصلة بترخيص المنتجات الحرجية. وينبغي إيلاء الانتباه للصلة القائمة بين الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني والصعيد دون الوطني وعلى صعيد وحدات الإدارة الحرجية؛

(س) ينبغي لوضع المعايير والمؤشرات ألا يشكل قيدا على التجارة في إطار التنمية المستدامة؛

(ع) ينبغي لمعايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات ألا تطبق على نحو يقيد مركز أي بلد فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٠٢ - ورأى الفريق أن الحلقة الدراسية الدولية للخبراء المعنيين بمعايير ومؤشرات الإدارة المستدامة في الغابات، المقرر عقدها برعاية فنلندا في هلسنكي في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦، تمثل مدخلا مهما في الأعمال التحضيرية للمناقشة الفنية التي ستتناول هذا العنصر البرنامجي في دورة الفريق الثالثة.

٤ - التجارة والبيئة من حيث صلتهما بالمنتجات والخدمات الحرجية (العنصر البرنامجي الرابع)

١٠٣ - نظر الفريق في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة E/CN.17/IPF/1996/11، وكان من رأيه أنه ينبغي لدى التحضير للمناقشة الفنية في دورة الفريق الثالثة مراعاة النقاط التالية:

١٠٤ - جرى التسليم بما للاتجار الدولي في المنتجات الحرجية من دور مهم في تعزيز الادارة المستدامة للغابات. بيد أنه جرى التسليم أيضا بأن السياسات التجارية يمكن أن تكون لها أيضا آثار ضارة على حفظ الغابات واستعمالها وتنميتها المستدامة.

١٠٥ - ولئن كانت هناك مناقشات تجري حاليا بشأن التجارة والبيئة والتنمية المستدامة في محافل حكومية دولية أخرى، فإن مداولات الفريق ينبغي أن تركز على الغابات ومنتجاتها، وفقا لولاية الفريق ومع مراعاة الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١ والفقرات ذات الصلة من المبادئ الحرجية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

١٠٦ - ونظرا لاتساع نطاق المسائل التي تنطوي عليها مسألة التجارة والتنمية من حيث صلتها بالمنتجات والخدمات الحرجية وتعقد هذه المسائل، جرى التنويه بضرورة الاعتماد على الخبرة الفنية وعلى الأعمال ذات الصلة المتحققة في جهات أخرى، ولا سيما المنظمة العالمية للتجارة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٠٧ - وينبغي مراعاة النقاط التالية لدى اعداد مختلف فروع تقرير الأمين العام للمناقشة الفنية في دورة الفريق الثالثة.

نطاق التحليل

١٠٨ - ينبغي لنطاق التحليل أن يشتمل على ما يلي:

(أ) المنتجات الخشبية وغير الخشبية، فضلا عن الخدمات ذات الصلة بالغابات المستمدة من الغابات بجميع أنواعها؛

(ب) التجارة المحلية في المنتجات الحرجية؛

(ج) تشجيع الادارة المستدامة للغابات، بأن تكون للسياسات التجارية والسياسات البيئية أدوار متعاضدة.

الوصول إلى الأسواق والحواجز التجارية

١٠٩ - ينبغي للعوامل المتصلة بتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق وإزالة الحواجز التجارية، المتصلة بالتعريفات وغير المتصلة بها، التي تؤثر على صادرات البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء، أن تشمل ما يلي:

(أ) النتائج التي خلصت إليها الدراسات الإفرادية المتعلقة بالقيود التي تفرضها البلدان على استيراد وتصدير المنتجات الحرجية الخام والمجهزة؛

(ب) زيادة التعريفات الجمركية والإعانات المالية التي تشوه التجارة في المنتجات الحرجية وتؤثر تأثيرا عكسيا على الإدارة المستدامة للغابات؛

(ج) النتائج التي خلصت إليها الدراسات الإفرادية بشأن القدرة التنافسية النسبية لصادرات المنتجات الحرجية بما فيها المنتجات ذات القيمة المضافة، في مقابل المنتجات البديلة وآثارها على الإدارة المستدامة للغابات؛

(د) وسائل وسبل إلغاء الممارسات التجارية التمييزية، بما فيها الاجراءات الانفرادية لتقييد أو حظر استيراد المنتجات الحرجية، وبخاصة منتجات البلدان المدارية؛

الترخيص بالمنتجات الحرجية ووضع العلامات عليها

١١٠ - ينبغي للترخيص ووضع العلامات أن يشملا:

(أ) صلة الترخيص الطوعي للمنتجات بتشجيع الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات بأسلوب يتسم بالخلو من التمييز والاستناد إلى العلم والشفافية والتشاركية وفعالية التكاليف، مع مراعاة مصالح جميع الأطراف المعنية؛ وما يحتمل أن يكون لهذا الترخيص الطوعي من دور في تشجيع تلك الإدارة؛

(ب) توضيح المسائل المتصلة بالترخيص بالمنتجات، بما في ذلك أغراضه، ومستويات تطبيقه، وآثاره على الأسواق والتجارة، والإدارة، وفوائد الترخيص وتكاليفه، باعتبار ذلك أساسا لإطار للتفاهم الدولي بشأن الترخيص للمنتجات الحرجية؛

(ج) العوامل المتصلة بتنافسية المنتجات الحرجية والمنتجات البديلة، وذلك فيما يختص بالتكاليف والمنافع الممكنة للترخيص.

استيعاب التكلفة الكاملة داخليا

١١١ - ينبغي لاستيعاب التكلفة داخليا أن يشمل البنود والاجراءات التالية:

(أ) ينبغي، لدى تقييم سبل التشجيع على وضع منهجيات لتقدير القيمة الكاملة للسلع والخدمات الحرجية، مراعاة العمل الجاري الاضطلاع به في إطار العنصر البرنامجي الثالث - ١ (ب) (... منهجيات التقييم المناسب للفوائد الحرجية المتعددة ..) والعنصر البرنامجي الثالث - ٢ (... معايير ومؤشرات الادارة المستدامة للغابات.. وبخاصة على صعيد الوحدة الادارية..)؛

(ب) جدول التوسع في استيعاب التكاليف داخليا ليشمل المنتجات الحرجية وبدائلها، وما يمكن أن ينشأ عن ذلك من تكاليف ومنافع.

شفافية الأسواق

١١٢ - ينبغي لشفافية الأسواق أن تشمل ما يلي:

(أ) سبل تعزيز الأنشطة الراهنة التي تقوم بها المنظمة الدولية للأخشاب المدارية ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد/ومجموعة الغات والفاو في مجال تقديم التقارير وبناء القدرات، لأجل زيادة شفافية أسواق المنتجات الحرجية المستمدة من جميع أنواع الغابات؛

(ب) مقترحات بشأن كيفية استعمال شفافية الأسواق كأداة لتحديد ما للأسواق من خصائص أساسية يحتمل أن تؤثر على القرارات التجارية والقرارات المتعلقة بالإدارة الحرجية، ومن ذلك مثلا التدفقات التجارية، والتسعير، وهياكل الأسواق، والنقل، وقنوات التوزيع. كما سيساعد ذلك على تركيز الانتباه على الممارسات الحرجية الضارة، التي من قبيل قطع الأشجار المخالف للقانون. وقد يؤدي تحسين شفافية الأسواق أيضا إلى تحسين المنافسة والكفاءة في التسويق والتجارة.

ترويج الأنواع الأقل استعمالا

١١٣ - هذا يشمل سبل ووسائل زيادة الترويج التجاري للأنواع الأقل استعمالا بزيادة الاستثمار والبحث والاستحداث، مع مراعاة العمل المضطلع به حاليا في المنظمة الدولية للأخشاب المدارية وغيرها. وينبغي، في هذا السياق، مراعاة تحقيق التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والبيئية (ومنها التنوع البيولوجي) والاجتماعية.

التمويل والتكنولوجيا

١١٤ - ينبغي لهذا أن يشمل سبل ووسائل اجتذاب مزيد من الاستثمارات في التجهيز النهائي ذي القيمة المضافة وتحديد الاحتياجات التكنولوجية لتشجيع كفاءة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات الحرجية، وبخاصة في البلدان النامية؛

١١٥ - ولاحظ الفريق أن من الممكن أن تقدم مبادرتان قطريتان - هما المؤتمر الاسترالي لوضع العلامات على المنتجات المستمدة من الادارة الحرجية المستدامة، وحلقة عمل الخبراء الألمانية/الاندونيسية/المعنية بالترخيص ووضع العلامات، فضلا عن حلقة العمل المعنية بالترخيص التي نظمتها جامعة كلومبيا البريطانية بكندا والجامعة الزراعية في ماليزيا - مساهمات مفيدة في المناقشات المتعلقة بالعنصر البرنامجي الرابع.

٥ - المنظمات الدولية والمؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف، بما في ذلك الآليات القانونية المناسبة (العنصر البرنامجي الخامس - ١)

١١٦ - من أجل المناقشة الأولية لهذا العنصر البرنامجي نظر الفريق في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة E/CN.17/IPF/1996/12. وكان من رأيه أنه ينبغي، لدى التحضير للمناقشة الفنية التي سيجريها الفريق في دورته الثالثة، مراعاة النقاط التالية:

(أ) ينبغي أن تشكل ولاية الفريق الإطار الشامل للتحليل؛ وينبغي مراعاة المباديء الحرجية والفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١، وبخاصة الفصل ١١، فضلا عن القرارات ذات الصلة الصادرة عن لجنة التنمية المستدامة، على أن يوضع في الحسبان دائما الطابع الدينامي للمناقشة الحرجية التي ينعكس فيها ما لجميع أنواع الغابات من أهمية وطنيا وعبر الحدود وإقليميا وعالميا؛

(ب) المناقشات الجارية بشأن الإصلاح المؤسسي الأعم داخل منظومة الأمم المتحدة؛

(ج) أهمية تكوين رؤية واضحة للعمل الحرجي المتصل بالعناصر البرنامجية من الأول إلى الرابع، الذي تقوم به المنظمات والمؤسسات والهيئات المعنية بالصكوك والعمل المتصل بتوصيات الفريق النهائية؛

(د) الوصف المتعمق للأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف والمؤسسات البحثية على أصعدة جغرافية مختلفة. وضرورة إدراج عناصر يمكنها أن تكفل إجراء تقييم على أقصى قدر ممكن من الشمول والدقة، مع الاستعمال الكامل للتقييمات الموجودة؛ وإجراء تقييم لما في هذه الأنشطة من مواطن قوة وضعف نسبية، وترتيب المجالات التي يلزم تعزيزها من حيث الأهمية، فضلا عن الموارد المتاحة لها حاليا والتي يُحتمل أن تكون متاحة لها مستقبلا، بما فيها الموارد المالية المتصلة بالمشاريع والبرامج الداعمة للإدارة الحرجية المستدامة؛

(هـ) إدراج توصيفات للصكوك القانونية الموجودة المتصلة بالغابات، وتوصيات بشأن تنفيذها بصورة منسقة؛

(و) الحاجة إلى تلافي ازدواج العمل المتعلق بهذه الصكوك مع العمل المتعلق بالاتفاقيات المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر؛

(ز) بيان الصلات المؤسسية الموجودة مع تحليل لفعاليتها وكفاءتها وكفايتها لتلبية الطلب الحالي والمقبل على قطاع الغابات؛

(ح) خيارات تحسين التعاون والتنسيق بين المؤسسات الدولية والإقليمية المتصلة بالغابات، وخيارات تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية فيها فضلا عن خيارات القيام، حسب الاقتضاء، بإعادة تنظيم الهياكل الإدارية الحالية لهذه المؤسسات، من أجل تحقيق أقصى قدر من التنسيق واستغلال مزاياها النسبية؛

(ط) الترتيبات المؤسسية الموجودة في قطاعات أخرى باعتبارها نماذج يمكن أن تستعمل في وضع نهوج مبتكرة لتطويعها للقطاع الحرجي، لتحديد ترتيبات وأنشطة مؤسسية مستقبلية معززة أفضل تنسيقا في القطاع الحرجي يمكن أن توفر توزيعا واضحا للمسؤوليات تقترن به رؤية واضحة للدور المشترك المتكامل لهذه المنظمات في التصدي للمسائل الحرجية المعقدة؛

(ي) خيارات كفالة تعزيز التنسيق فيما بين المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل العمل بأقصى قدر ممكن من الكفاءة والفعالية على استعمال الموارد المتاحة لاستراتيجيات الادارة الحرجية المستدامة التي تتولاها البلدان على أن تراعى في ذلك على وجه الخصوص، المناقشات المتعلقة بالعنصرين البرنامجيين الأول - ١ والثاني؛

(ك) الصلات والعلاقات المؤسسية مع المنظمات الأخرى، ومنها المنظمات البحثية، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وسبل ووسائل وآليات مساهمة هذه المنظمات مساهمة فعالة في الأنشطة التي تضطلع بها منظمات الأمم المتحدة في المجال الحرجي، باقتراح خيارات ممكنة لتحقيق التكامل بين الأنشطة؛

(ل) التحليلات والتوصيات التي خلصت إليها المبادرة السويسرية البيرووية دعما للتحضير للمناقشة الفنية لهذا العنصر البرنامجي؛ فضلا عن نتائج اجتماع لاهاي لمنسقي خطط العمل الحرجية الوطنية، المعقود في شباط/فبراير ١٩٩٥.

١١٧ - كما ينبغي أن تراعى في التحضير للمناقشة أية مقترحات محددة، في إطار العناصر البرنامجية من الأول إلى الرابع، تسري على العنصر البرنامجي الخامس - ١.

خامسا - مسائل أخرى

ألف - المسائل المتصلة بالدورتين الثالثة والرابعة للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات

١١٨ - كان معروضا على الفريق، في جلسته ١٨ المعقودة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦، مشروع مقرر (E/CN.17/IPF/1996/L.2) بعنوان "المسائل المتصلة بالدورتين الثالثة والرابعة للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات".

١١٩ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل كولومبيا ببيان.

١٢٠ - وأحيط الفريق علما بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يود سحب عرضه استضافة دورة الفريق الثالثة في نيروبي. وشكر البرنامج الفريق على إتاحة الفرصة له للمشاركة في أعمال الفريق، كما أعرب عن أمله في أن تتاح الفرصة في وقت ما مستقبلا لكي يقدم تسهيلاته إلى الفريق.

١٢١ - وأعلن ممثل سويسرا أن "حكومة سويسرا ستقدم مساهمة مالية، تحدد قيمتها بالتشاور مع الأمانة العامة، لتغطية الآثار التي قد تترتب في الميزانية البرنامجية على عقد دورة الفريق الثالثة في جنيف بدلا من نيويورك. والهدف من هذه المساهمة تيسير أعمال الفريق، بل واحتمال توفير ما يلزم للاستعانة بفريق اضافي من المترجمين الشفويين لتمكين فريقين عاملين من عقد اجتماعاتهما في نفس الوقت".

١٢٢ - وفي الجلسة نفسها، قرر الفريق أن يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال لجنة التنمية المستدامة، باعتماد مشروع المقرر بصيغته المعدلة شفويا (انظر الفصل الأول).

باء - تقديم تبرعات اضافية للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات

١٢٣ - في الجلسة ١٩، المعقودة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦، تلا الرئيس المشارك مشروع مقرر بشأن التبرعات واعتمده الفريق (انظر الفصل الثاني).

سادسا - اعتماد تقرير الفريق عن دورته الثانية

١٢٤ - كان معروضا على الفريق في جلسته ١٩، المعقودة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦، مشروع التقرير المتعلق بدورته الثانية (E/CN.17/IPF/1996/L.1)، فضلا عن ورقة غير رسمية تتضمن فقرات استهلالية للتقرير وعددا من الموجزات المقدمة من الرئيسين المشاركين.

١٢٥ - وفي الجلسة نفسها، وبعد أن أدلى ببيانات ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والفلبين وايطاليا (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) وكندا واستراليا وبابوا غينيا الجديدة، والمراقب عن كوستاريكا (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، أحاط الفريق علما بالفقرات الاستهلالية وبالموجزات المقدمة من الرئيسين المشاركين واعتمد التقرير.

سابعا - المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

١٢٦ - عقد الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات، التابع للجنة التنمية المستدامة، دورته الثانية في الفترة من ١١ إلى ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦، وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٦/١٩٩٥. وعقد الفريق ١٩ جلسة (من الجلسة الأولى إلى الجلسة ١٩).

١٢٧ - وافتتح الدورة الرئيس المشارك السيد ن. ر. كريشنان (الهند).

١٢٨ - وأدلى مدير شعبة التنمية المستدامة ببيان استهلالي.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

١٢٩ - انتخب الفريق في جلسته الأولى، المعقودة في ١١ آذار/مارس ١٩٩٦، السيد مانويل رودريغيز (كولومبيا) لشغل منصب نائب الرئيس الشاغر.

١٣٠ - وفي الجلسة نفسها، وافق الفريق على أن يعمل السيد يوست بوسنغويه (غابون) كمقرر أيضا.

١٣١ - وتألف مكتب الفريق من الأعضاء التالين:

الرئيسان المشاركان: السير مارتن هولدغيت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
ن. ر. كريشنان (الهند)

نواب الرئيس: يوست بوسنغويه (غابون)
أناتولي أ. بيسارنكو (الاتحاد الروسي)
مانويل رودريغيز (كولومبيا)

جيم - جدول الأعمال وتنظيم العمل

١٣٢ - أقر الفريق، في جلسته الأولى، المعقودة في ١١ آذار/مارس ١٩٩٦، جدول أعماله المؤقت الوارد في الوثيقة E/CN.17/IPF/1996/1، وفيما يلي نصه:

١ - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى.

٢ - تنفيذ مقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المتصلة بالغابات على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك بحث الصلات القطاعية والصلات الشاملة لعدة قطاعات.

٣ - التعاون الدولي في مجال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا.

٤ - البحث العلمي وتقييم الغابات ووضع معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات.

٥ - التجارة والبيئة المتصلتان بالمنتجات والخدمات الحرجية.

٦ - المنظمات الدولية والمؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف، بما في ذلك الآليات القانونية المناسبة.

٧ - مسائل أخرى.

٨ - اعتماد تقرير الفريق عن دورته الثانية.

١٣٣ - وفي الجلسة نفسها، وافق الفريق على تنظيم أعماله.

دال - الحضور

١٣٤ - حضر الدورة ممثلون عن ٣٦ دولة من الدول الأعضاء في لجنة التنمية المستدامة. كما حضرها مراقبون عن دول أخرى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعن دول غير أعضاء، وممثلون عن مؤسسات في منظومة الأمم المتحدة ومراقبون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ومنظمات أخرى. وترد قائمة بالمشتركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار الأول، المرفق الثالث.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) انظر United Nations Environment Programme, Convention on Biological Diversity (Environmental Law and Institutions Programme Activity Centre), June 1992.

(٤) A/AC.237/18 (Part II)/Add.1 و Corr.1، المرفق الأول.

(٥) A/49/84/Add.2، المرفق، التذييل الثاني.

(٦) تقرير المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع A.94.I.8 والتصويب)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.

المرفق الأول

الحضور

الأعضاء

أسبانيا	
استراليا	رودريك هوليسغروف، غاري دولمان، فرانك مسينيل، بيتر لورانس
ألمانيا	أولريتش هوينيش، هاغين فروست، إبيرهارد فون شوبيرت، بيتر فرانتس، بيتر فاهرينهولتس، دييتر سبييديل، كريستيان ميرسمان
انتيغوا وبربودا	
أوغندا	ج. ر. كاموغيشا
أوكرانيا	تاتيانا هارداشوك
إيران (جمهورية - الإسلامية)	مصطفى جعفري، حسين معيني، حسين فضائي
إيطاليا	فيليبو أنفوسو، فيليبو مينتسينغر، سيلفانو سالفاتيتشي، ألفريدو غييت
بابوا غينيا الجديدة	دايك آري، إدوارد نير، آدم جاي ديلاني
باكستان	
البرازيل	سيلسو لافير، غيدو دا سيلفا شواريس، أنطونيو فرناندو كروس دي ميو، أنطونيو أوتافيو سا ريكارتي، أنطونيو كالوس دو برادو، رايموندو ديوسدارا فيلهو، روبينس كريستيانو داماس غارليب، ماريا كريستينا ويلاند فييرا
بربادوس	
بلجيكا	
بلغاريا	سفيتوليوب باسماييف
بنغلاديش	
بنن	
بولندا	إدوارد لينارت، كاسيميرس رايكويسكي
بوليفيا	
بيرو	أوغوستو فريري، إدواردو بيريس ديل سولار، أماليا توريس

المرفق الأول (تابع)

بيلاروس	
تايلند	سانغوان كاخونغ
جزر البهاما	
جمهورية أفريقيا الوسطى	
جمهورية تنزانيا المتحدة	ب. س. كيسي
زمبابوي	ب. س. غوندو
السنغال	
السويد	أستريد بيرغكويست، ميخائيل أوديفال، سفانتي لوندكفيست، أولريكا وينروث، رايدار بيرسون، كريستر هيرمانسون، أولف سفينسون، جان ساندستروم ستيفان ويرتين
سويسرا	فيليب روتش، مونيكا لين لوتشر، هانز واندیلر، أندريا سيمادیني، بيير مويهليمان، ليليان أورتيغا، نوريرت ليديرغيربر، كلود - جورجيس دوكريت، باسكال موراند فرانسيس، ويرنر هانتسيكر، ثيو ويديركيهر، أندري بيساتس، مانويلا جوست إيرنست، فرانتس شميثويسين، بيرناردو تسينتيللي، أورس امستوتس
الصين	كو غيلين، زينغ روي، زو غولين، زانغ زيكين
غابون	جيست بوسيينغوي، أندري - جول مادينغو
غانا	إدوارد دوامفور
غيانا	م. خالاوان
غينيا	
فرنسا	بيرنار شيفيلييه
الفلبين	خوسيه د. مالفاس، الإبن بيرناردیتاس س. مولر، الأم تيريسا ب. لاسارو
فنزويلا	إيولي تورون لوغو
فنلندا	بيرغيتا ستينيوس - ملادينوف، بيكا باتوساري، إلياس لاديسماكي، لينا كارجالاينين - بالك، ماركو أهو، هايكي غرانهولم

المرفق الأول (تابع)

كندا	دافيد دريك، رالف روبرتس، جاك كاريت، دينيس روسو، روسالي ماكونيل، جينيفر آيريش، فرانك رودوك، فيكتوريا بيري، جان - بيير مارتيل، مارتين فون ميرباخ
كولومبيا	مانويل رودريغيس، كارمين سيلفا بينسون، إدغار أوتافو رودريغيس، ماريا فرناندو أكوستا، خوان كارلوس إيسبينوسا
ماليزيا	أمها بوانغ، تانغ هوي تشيو، عبد الرحيم نك، حياتي اسماعيل
المغرب	محمد بن تاجا
المكسيك	ديانا بونسى لوسيرو نافا، ميغيل أنطونيو كويستا، دولوريس خيمينيس هيرناندیس
المملكة العربية السعودية	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	مارتين هولدغيت، دافيد بيلز، أندرو بينيت، ويلي شيريدان، مايك دودلي، بريجيت كامبل، جون هادسون، أنتوني سميث، دون بينتلي، إليزابيث جونز، روبين مورتايمر
موزامبيق	
الهند	ن. ر. كريشنان، س. ك. باندي
هنغاريا	
هولندا	فان أسبيرين، فان دير تسون، ب. ر. شوتس، أ. بيرغويزين، أ. د. أديما
الولايات المتحدة الأمريكية	مارك غ. هامبلي، ستيفاني كاسويل، ماري ج. كولومبي، دوغ نيلاند، فرانكلين مور، روبرت ماكسوين، جون هيسينبتل، هارلان كوهين
اليابان	تاكاو شيباتا، هاروميتسو هيدا، تاكيشي غوتو، أتسو إيدا، هيديناو ساوایاما، هيرواكي شينوهارا، كييوهيتو أونوما، يوتاكا تسونيتومي، كينجي جاميغاوارا

المرفق الأول (تابع)

الدول غير الأعضاء والكيانات التي مثلها مراقبون

الأرجنتين، وأستراليا، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأيرلندا، والبرتغال، وتركيا، والجزائر، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وزامبيا، وكوستاريكا، وكينيا، وموريتانيا، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، وهندوراس، واليونان، والاتحاد الأوروبي.

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

الوكالات المتخصصة

منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

المنظمات الحكومية الدولية

وكالة التعاون الثقافي والتقني، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المنظمات غير الحكومية

الفئة الأولى:	المجلس الدولي للمرأة، والصندوق العالمي لدولية الطبيعة
الفئة الثانية	هيئة "غرين بيس" الدولية، واللجنة الدولية للأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والاتحاد الوطني للأحياء البرية.
منظمات مدرجة بالقائمة، أو معتمدة لدى لجنة التنمية المستدامة	الرابطة الكندية للب الخشب والورق، ورابطة الحفظ الكاريبية، ومركز القانون البيئي الدولي، ومركز البحوث الحرجية الدولية، وتحالف المواطنين لإنقاذ الغلاف الجوي والأرض، والجمعية الألمانية لحفظ الطبيعة، ومعهد دراسات البيئة والطاقة، وجمعية أصدقاء الأرض، ومؤسسة الطبيعة، والمؤسسة البيرووية لحفظ الطبيعة، ومنظمة الأرض الخضراء، ومعهد

المرفق الأول (تابع)

أبحاث الطاقة والبيئة والتعمير، ومعهد جنوب مينيرو لدراسات حفظ الطبيعة، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، واللجنة الوطنية الهولندية للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، ونادي سييرا، والرابطة السويدية للأمم المتحدة في استكهولم، والأمم المتحدة للبيئة والتنمية المملكة المتحدة).

المرفق الثاني

الوثائق المعروضة على الفريق في دورته الثانية

كانت الوثائق التالية معروضة على الفريق:

(أ) تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي الأول - ٢: الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهور الغابات (E/CN.17/IPF/1996/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي الأول - ٤: النظم الايكولوجية الهشة المتأثرة بالتصحر، وآثار التلوث العالق بالهواء على الأحراج (E/CN.17/IPF/1996/3)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي الأول - ٥: احتياجات ومتطلبات البلدان المحدودة الغطاء الحرجي (E/CN.17/IPF/1996/4)؛

(د) تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي الثاني (E/CN.17/IPF/1996/5)؛

(هـ) تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي الثالث - ١ (أ): تقييم المنافع المتعددة لجميع أنواع الغابات (E/CN.17/IPF/1996/6)؛

(و) تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي الثالث - ١ (ب): منهجيات التقييم المناسب للفوائد المتعددة للغابات (E/CN.17/IPF/1996/7)؛

(ز) تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي الأول - ١: التقدم المحرز في الخطط الوطنية للغابات واستخدام الأراضي (E/CN.17/IPF/1996/8)؛

(ح) تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي الأول - ٣: المعارف التقليدية المتصلة بالغابات (E/CN.17/IPF/1996/9 و Corr.1)؛

(ط) تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي الثالث - ٢: معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات (E/CN.17/IPF/1996/10)؛

(ي) تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي الرابع (E/CN.17/IPF/1996/11)؛

(ك) تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي الخامس - ١ (E/CN.17/IPF/1996/12).

- - - - -